

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٢٨

الثلاثاء، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش/عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

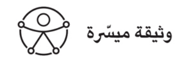
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1810185 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كندا والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثائق S/2018/175 و S/2018/321 و S/2018/322، التي تتضمن نصوص ثلاثة مشاريع قرارات، على الترتيب.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2018/321، الذي قدمته بولندا وبيرو وتركيا والسويد وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): لقد ظل المجلس محتشدا بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية على مدى سنوات، في إطار مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي ينص على التفكيك الكامل لترسانة النظام السوري الكيميائية، في أعقاب الهجمات الكيميائية على الغوطة في عام ٢٠١٣. وقد قدمت روسيا، بصفتها شريكا في تقديم ذلك القرار، ضمانا بتنفيذه. وعلى الرغم من ذلك الضمان، لم يمتثل نظام دمشق أبدا لالتزاماته بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، ولم يتخل على الإطلاق – كما رأينا مرة أخرى في ٧ نيسان/أبريل – عن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد سكانه المدنيين.

ونشير إلى أن الموضوع العام للأسلحة الكيميائية لا يزال مطروحا بشكل مأساوي بعد خمس سنوات من اتخاذ المجلس للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وسيصادف التصويت المقبل جلستنا الرابعة في أقل من أسبوع بشأن هذه المسألة. وبالأمس، اجتمعنا في جلسة طارئة (انظر S/PV.8225) عقب مجزرة جديدة بالأسلحة الكيميائية في دوما في سورية، التي أصابتنا صورها المروعة بالصدمة. وفي الشهر الماضي، اجتمعنا لمناقشة الهجوم غير المقبول في سالزبري (انظر S/PV.8203). وفي العام الماضي، ظللنا نجتمع يوما بعد يوم في أعقاب الهجوم المروع على خان شيخون. إن ذلك يبين تدهور الحالة، ومدى جدية المخاطر اليوم على أمننا.

فاستخدام الأسلحة الكيميائية أمر بغيض إلى الحد الذي أدى إلى حظرها طيلة ١٠٠ عام تقريبا، وقد شرع المجتمع الدولي قبل سنوات في القضاء عليها. وعلى ذلك، فإن نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية، الذي قمنا بوضعه وتعزيزه بأناة، هو أحد ركائز هيكل أمننا الجماعي، وفي صميم نظامنا الأمني. غير أنه اليوم يواجه تهديدا خطيرا. فنحن نواجه استخدام الأسلحة الكيماوية البربرية والشريرة ضد السكان المدنيين.

وتوضح الهجمات على دوما مرة أخرى الوحشية الدنيئة لاستراتيجية النظام السوري العسكرية. إن هذه الأعمال تشكّل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وهي تزيد من مخاطر تطبيع كبيرة – فالتغاضي عن عودة عوامل الخوف والموت هذه لا يعدو أن يكون شيكا على بياض لجميع أولئك الذين يرغبون في استخدامها. إن السماح بتطبيع استخدام الأسلحة الكيميائية، من دون الرد عليها، هو كالسماح لجني انتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي يشكل تهديدا وجوديا لنا جميعا، أن يخرج من القمقم. فمن شأنه أن يشكل انتكاسة خطيرة تستحق الشجب

للنظام الدولي الذي ساعدنا جميعا بأناة على وضعه. وستكون العواقب مروعة، ونحن جميعا سندفع الثمن.

ولذلك لا يمكننا أن نقبل به. وستفعل فرنسا كل ما في وسعها لمنع الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. وقد أطلقنا، من ذلك المنطلق، شراكة دولية في كانون الثاني/يناير الماضي. وقد أرسل زوال آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر، بسبب استخدام روسيا حق النقض لحماية نظام الأسد، إشارة خطيرة بالإفلات من العقاب. فقد حرمنا من أداة ردع أساسية. وقد ترك فراغا سارع النظام السوري إلى استغلاله، وذكرتنا بها فظائع الأمس بشكل مأساوي.

إن المبادرة الأمريكية لإعادة إنشاء آلية مستقلة، استنادا إلى نهج متوازن، مع مراعاة الشواغل التي أعرب عنها كل عضو من أعضاء المجلس، تمكننا من ملئ ذلك الفراغ الرئيسي. ومن شأن هذه الآلية أن تدعم التحقيق الذي بدأته بالفعل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن شأنه كذلك أن يحترم المعايير الأساسية للاستقلال، من دون أي تدخل، والنزاهة التي التزم بها كل عضو في المجلس. ومن شأن هذه الآلية أن تكون مكلفة بتحديد المسؤولية عن هذه الهجمات. ولا يمكن أن تكون تلك الآلية فعالة، وبالتالي رادعة، إلا للجمع بين هذين المعيارين – الاستقلال والتكليف بإسناد المسؤولية. سأكون واضحا: نظرا لخطورة الهجوم الذي وقع في ٧ نيسان/أبريل، لن تقبل فرنسا بأي آلية شك أو واجهة، لا يُضمن استقلالها وحيادها ضمانا حقيقيا. وهذا ما يدين به مجلس الأمن اليوم لضحايا الهجمات الكيميائية من السوريين، وللمجتمع الدولي بأسره، الذي يتعرض أمنه للخطر جراء اشتخدام المواد الكيميائية من جانب نظام بشار الأسد.

وإذ للتهديد طابعا وجوديا لنا جميعاً، فلا بد لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل أن تكون على رأس أولويات مجلس الأمن، أكثر من أي وقت مضى. وإذا كان هناك مجال واحد تقع فيه على عاتق المجلس مسؤولية أخلاقية وسياسية لعقد اجتماع واتخاذ إجراء، فهو هذا المجال. وإذا كان هناك مجال واحد تكون فيه مصداقية المجلس على المحك، حيث لا مكان للألاعيب التكتيكية، فهو هذا المجال.

هذه إحدى تلك اللحظات، حيث لا خيار أمامنا سوى اتخاذ إجراء لأن ما على المحك أمر أساسي. فلا يمكننا أن نسمح لنظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية، ومعه كامل هيكلنا الأمني – إلى جانب المبادئ والقيم التي يرتكز عليها عملنا – بالتصدع والتفكك أمام أعيننا. إن تصويت اليوم هو إحدى تلك اللحظات الحاسمة، إحدى لحظات الحقيقة تلك. ولذا فإنني أدعو، باسم فرنسا، كل عضو من أعضاء المجلس إلى موازنة مسؤولياته وتحملها بالتصويت تأييدا لمشروع القرار الأمريكي (S/2018/321).

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد وصلنا إلى لحظة حاسمة بوصفنا مجلس الأمن. ففي يوم السبت ظهرت أول الصور المروعة من دوما في سورية. وقد اجتمعنا حول هذه الطاولة يوم أمس (انظر S/PV.8225) للإعراب عن غضبنا الجماعي. ومن ثم اتفقنا جماعيا على ضرورة اتخاذ المجلس لخطوات لتحديد ما حدث بالضبط في دوما ولوضع حد لهذه الهجمات الوحشية.

وقد طرحت الولايات المتحدة مشروع قرار (S/2018/321) يحقق هذه الأهداف المشتركة. وقد ظللنا نعمل لأسابيع مع كل وفد في المجلس لوضع آلية إسناد جديدة للهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية. وقد أجرينا مفاوضات مفتوحة وشفافة بحيث يمكن لكل وفد أن يقدم مساهمته. وقد بذلنا جهدا إضافيا من أجل أحد أعضاء المجلس. فقد اعتمدنا فقرة تلو فقرة من مشروع قرار روسيا المقترح (S/2018/175). وقد حاولنا قبول

كل اقتراح روسي لا يعرض للخطر حياد واستقلالية ومهنية آلية الإسناد الجديدة.

وبعد الهجوم على دوما، استكملنا مشروع قرارنا بتغييرات منطقية. فمقترحنا يدين ذلك الهجوم. وهو يطالب بوصول من دون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى دوما. وهو يدعو الأطراف إلى تقديم أقصى قدر من التعاون لجهود التحقيق. وهو ينشئ آلية الإسناد التي عملنا بجد مع كل دولة من الدول الأعضاء لوضعها.

إن مشروع القرار هو الحد الأدنى الذي يمكن للمجلس أن يفعله للرد على الهجوم. وقد فعلت الولايات المتحدة كل شيء ممكن للعمل من أجل وحدة المجلس بشأن هذا النص. ومرة أخرى، قبلنا كل توصية لا تعرض للخطر حياد واستقلالية آلية الإسناد.

وأود أن أقول كلمة موجزة عن مشروع قرار روسيا المعروض علينا كذلك لنصوت عليه. إن مشروعي قرارينا متشابهان، غير أن هناك اختلافات هامة. والنقطة الرئيسية هي أن مشروع قرارنا يضمن أن أي تحقيقات ستكون مستقلة حقا.

مشروع القرار الذي قدمته روسيا يعطي لروسيا ذاتها فرصة اختيار المحققين ثم تقييم النتائج. وليس في هذا أي استقلال. فالولايات المتحدة لا تطلب أن تختار المحققين، ولا ينبغي لروسيا ذلك. الولايات المتحدة لا تطلب مراجعة نتائج أي تحقيق قبل أن تصبح نهائية، ولا ينبغي لروسيا كذلك. جميعنا يقول إننا نريد إجراء تحقيق مستقل. ومشروع قرارنا يحقق هذا الهدف. ومشروع قرار روسيا لا يحققه. وهذه ليست مسألة يمكن حلها بمزيد من الوقت أو المشاورات. وعند نقطة ما، إما أنك تؤيد إجراء تحقيق مستقل ونزيه أو لا. والآن وبعد هجوم دوما، هذا قرار لا يمكننا تأخيره أطول من ذلك.

إن الولايات المتحدة تدعو جميع أعضاء مجلس الأمن للتصويت لصالح مشروع قرارنا والامتناع عن التصويت على مشروع القرار الروسي أو التصويت ضده. الشعب السوري يعول علينا.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): اليوم، يحاول وفد الولايات المتحدة مرة أخرى تضليل المجتمع الدولي ويخطو خطوة أخرى نحو المواجهة من خلال طرحه للتصويت مشروع قرار (S/2018/321) لا يحظى بالتأييد الإجماعي من أعضاء مجلس الأمن.

وليس صحيحا أنه يفي بجميع متطلباتنا تقريبا. وهذا النص ليس أكثر من محاولة لإحياء آلية التحقيق السابقة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي أنشئت للتحقيق في حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، من دون تغيير. وروسيا ما فتئت تؤكد أنها لن تدعم هذا النهج. فآلية التحقيق المشتركة أصبحت دمية في أيدي القوى المناهضة لدمشق، وجلبت لنفسها العار عندما أصدرت حكم إدانة لدولة ذات سيادة دون أدلة يوثق بها.

ويمثل مشروع القرار الأمريكي استنساخا طبق الأصل لكل أساليب العمل المعيبة التي اتبعتها الآلية القديمة. فالآلية الجديدة ستقوم بإجراء التحقيقات حسبما تراه مناسباً، دون الرجوع إلى معايير اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهذا لا علاقة له بالاستقلال، الذي يدعيه مقدمو مشروع القرار وحلفاؤهم المقربون. ونحن نعرف ثمن هذا الاستقلال. إنها الفوضى الحقيقية والتلاعب.

وفي كل مرحلة من مراحل عملنا بشأن المبادرة الأمريكية، كنا نُصِر على أنه ينبغي للأمين العام اختيار الموظفين في آلية التحقيق على أساس أوسع تمثيل جغرافي ممكن، مع موافقة لاحقة من مجلس الأمن. والقيام بزيارات إلى مواقع الحوادث والالتزام الصارم بمبدأ الإجراءات المتتالية أثناء كفالة حفظ الأدلة

المادية ليس محل اختيار، بل هو من مبادئ العمل الإلزامية. وفي قرار جماعي، يحدد مجلس الأمن من المسؤول في أي حالة استخدام للأسلحة الكيميائية، استنادا إلى أدلة موثوقة لا تترك مجالاً للشك في صحة الاستنتاجات. ولا يوجد شيء من ذلك في مشروع القرار الأمريكي. ويعلم واضعوه أنه يتعارض مع الموقف الروسي وأنه لن يعتمد. ولكنهم يصرون على خططهم بعناد.

ومن الواضح أن هذه الخطوة الاستفزازية اليوم لا علاقة لها بالرغبة في التحقيق في ما حدث في دوما، سوريا، في ٧ نيسان/أبريل. ولبدء عملية تقصي الحقائق، لا نحتاج إلى آلية تعزوية لإسناد المسؤولية. وحتى لو كان بوسعنا تصور سيناريو مستحيل يتخذ فيه قرار اليوم، سنحتاج إلى عدة أشهر لتكوين الآلية وضبط عملياتها، وتحديد الطرف المذنب هو المرحلة الأخيرة من سلسلة طويلة جدا من الإجراءات.

وأود توجيه السؤال التالي علناً مرة أخرى إلى مقدمي مشروع القرار: ما حاجتهم إلى هذه الآلية؟ لماذا يحتاجون إليها وهم قد حددوا بالفعل الطرف المذنب قبل التحقيق؟ إنهم لا يحتاجون إلى التحقيق. ولا يريدون أن يسمعوا شيئاً. إنهم لا يريدون أن يسمعوا حقيقة أنه لم يعثر على آثار لهجوم كيميائي في دوما. لقد كانوا ببساطة يبحثون عن ذريعة كل هذا الوقت، ووفرها لهم المحرضون من ذوي الخوذ البيض. هذا هو جنون آذار/مارس.

قبل عام تحديداً، في نيسان/أبريل ٢٠١٧، كان ثمة سيناريو مماثل جدا: هجوم كيميائي في خان شيخون، ثم كان هناك الهجوم بالقذائف. إن واضعي مشروع القرار مدفوعون فعلاً بأولويات مختلفة تماماً. ويحدوهم أمل وطيد ألا يتم اعتماد مشروع القرار. هذا ما يبتغون، وهذا شيء سيضيفونه إلى الإجمالي تبريراً لاستخدام القوة ضد سوريا.

ولعدة أيام الآن، تثير الإدارة في واشنطن العاصمة التوتر داخل المجتمع الدولي، بينما تناقش القرارات الهامة التي يتعين اتخاذها. وقد استمعنا بالأمس إلى الممثل الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا معرباً عن القلق إزاء التصعيد الذي يتعدى حدود سوريا (انظر S/PV.8225). ونحن نعلم أن الأمين العام يساوره قلق بالغ حيال ذلك أيضاً. ومن الواضح أن نيران الدعاية ستوجه مرة أخرى إلى روسيا. وستحسب زميلتي الأمريكية بعناية عدد المرات التي استخدمت فيها روسيا حق النقض بشأن سوريا. ونحن لا نستبعد إمكانية أن تكون قد أخذت على عاتقها التزام العاصمة بالتأكد من أنها ستنحقق رقما قياسياً شخصياً في المجلس، من خلال السياسة المتهورة للولايات المتحدة. نحن نستخدم حق النقض لحماية سيادة القانون الدولي والسلم والأمن الدوليين لضمان عدم زج الولايات المتحدة لمجلس الأمن في مغامراتها.

إن ممثلة الولايات المتحدة تخبرنا أننا نتستر على شخص ما. نحن في سوريا بدعوة من الحكومة الشرعية من أجل مكافحة الإرهاب الدولي وفقا لميثاق الأمم المتحدة. فمن ذا الذي تتستر عليه الولايات المتحدة؟ إنها تتستر على المقاتلين والإرهابيين. وإذا اتخذت الولايات المتحدة قرارا بالقيام بمغامرة عسكرية غير قانونية – ونأمل أن تعود إلى رشدها – سيتعين عليها أن تتحمل مسؤولية هذه الأعمال. وما تحاول الولايات المتحدة القيام به هو إدخال مشروع القرار هذا – الذي طالما نُحي جانبا – في مجلس الأمن بغية إيجاد ذريعة. وفي مناسبات عدة، أكدت ممثلة الولايات المتحدة بشكل لا لبس فيه أنه إذا لم يتخذ مجلس الأمن قراراً، فإن الولايات المتحدة ستتخذ قراراً بمفردها. ولماذا تقوض الولايات المتحدة عن قصد سلطة مجلس الأمن بالترويج لمشروع قرار نعلم أنه لن يُعتمد؟. وقد قال ذلك كثيرون بالأمس أثناء المشاورات.

إننا ندعو الجانب الأمريكي إلى معالجة هذه المواجهة المحتملة بحكمة بالغة وأن تعود إلى رشدها وتتخلى عن طرح

مشروع القرار للتصويت. والاتحاد الروسي لن يمكنه تأييد مشروع القرار الأمريكي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأطرح للتصويت أولاً مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2018/321 المقدم من بولندا، بيرو، تركيا، السويد، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

المؤيدون: إثيوبيا، بولندا، بيرو، السويد، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات

الممتنعون:

الصين

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): نال مشروع القرار ١٢ صوتا مؤيدا مقابل صوتين وامتناع عضو واحد عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): هذا يوم حزين بالنسبة لمجلس الأمن، ويوم حزين لهدف الحفاظ على القواعد والمعايير العالمية، كما أنه يوم حزين بالنسبة لنظام عدم الانتشار. لكن وقبل ذلك كله، فهو يوم محزن للغاية بالنسبة لسكان دوما الذين لا يتمتعون بالحماية التي أنشئ النظام الدولي برمته لتوفيرها لهم.

فهذه هي المرة الرابعة – خلال ستة أيام – التي ناقش فيها المجلس مسألة الأسلحة الكيميائية. وبالأمس دعا ١٤ عضوا من أعضاء مجلس الأمن إلى إجراء تحقيق بشأنها. ودعا الكثيرون الأعضاء الخمسة الدائمين إلى تحمل مسؤولياتهم إزاء توطيد الحظر العالمي على أسلحة الدمار الشامل. وبصفتها أحد الأعضاء الخمسة الدائمين، فإن المملكة المتحدة على استعداد للقيام بذلك، وقد انضمت إليها فرنسا والولايات المتحدة. وعلى العكس من ذلك، خالفت روسيا إحدى قواعد النظام الدولي بممارستها حق النقض. والأسوأ من ذلك، أن التاريخ يعيد نفسه بعد مرور عام واحد فقط على حادثة خان شيخون.

لقد ساعدت روسيا في إجراء تحقيق مستقل حقا عزا إلى النظام السوري الهجوم الذي شن على خان شيخون وخلص إلى استخدام غاز السارين الذي لا يمكن تطويره إلا من جانب الجهات الفاعلة من الدول. إلا أن روسيا مارست حق النقض في موسم الخريف الماضي ضد تجديد تلك الآلية في ثلاث مناسبات وليس مناسبة واحدة فحسب. والسبب وراء ذلك واضح، وهو أن روسيا تفضل مخالفة إحدى القواعد المنظمة لأسلحة الدمار الشامل بدلا من المخاطرة بفرض الجزاءات على حليفتها سوريا. وعوضا عن ذلك، طُلب منا الاعتقاد بأن التصور الروسي لهذا الهجوم الأخير هو ما يجب أن يأخذ به مجلس الأمن.

ولم تكلف روسيا من قبل مجلس الأمن بإجراء تحقيق في سوريا، ومع ذلك، تنفي روسيا وجود أي آثار لهجوم كيميائي. والسؤال هو: من الذي لم يعثر على أية آثار؟ وأكرر القول: إن روسيا لم تكلف بإجراء تحقيق نيابة عن مجلس الأمن، وما زلنا بحاجة إلى آلية تحقيق مستقلة لذلك الغرض. فآلية كتلك وحدها هي التي يمكن أن تحظى بثقة مجلس الأمن وثقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن ثقة الشعب السوري.

ومن المؤسف أن التقارير عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سوريا ما تزال ترد منذ أن مارست روسيا حق النقض للمرة الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أصبح واضحا تماما أن روسيا لن تألوا جهدا لحماية سوريا مهما تكن الأدلة دامغة على الجرائم المرتكبة. بل تحرص روسيا على الحيلولة دون إجراء المزيد من التحقيق والمناقشات بشأن تلك الجرائم. ويُحسب ذلك سلبا على مصداقية روسيا والتزاماتها بصفتها عضوا دائما في المجلس، وكونها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومن المفترض أنها مؤيد علني للسلام في سوريا.

ولم يعجز مجلس الأمن عن اتخاذ ما يلزم من إجراءات إلا لأن روسيا قد أساءت استخدام حق النقض لحماية سوريا من التحقيق الدولي في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري. وحتى اليوم توصلت التحقيقات ذات المصادر المفتوحة إلى تحديد وجود أسطوانة معبأة بالكلور من النوع ذاته الذي خلصت آلية التحقيق المشتركة إلى استخدامها من قبل النظام السوري فوق منزل في دوما مكتظ بالأشخاص، ومن الواضح أنهم قد توفوا من جراء المصاعب التنفسية.

وأشك بصراحة في أن روسيا قد تمكنت خلال ٤٨ ساعة فقط من التحقق من جميع التقارير المماثلة، وأنها توصلت بعد ذلك إلى أنها جميعا تقارير مزيفة. والحقيقة هي أنها ليست مزيفة، بل هي بحاجة إلى النظر والتحقيق فيها بواسطة آلية مستقلة مناسبة مثل تلك التي كان المجلس على أهبة الاستعداد لإقرارها اليوم.

وقد أصبحت مصداقية روسيا بصفتها عضوا في المجلس الآن في موضع الشك. ولن نقف مكتوفي الأيدي لنرى استمرار روسيا في تقويض المعايير العالمية التي كفلت أمننا جميعا، بما في ذلك روسيا، على مدى عقود من الزمن. وبصفتها أحد الأعضاء الخمسة الدائمين، ستتصدى المملكة المتحدة للدفاع عن السلم والأمن الدوليين، فذلك واجب أخلاقي بالنسبة لنا.

وإن مما يبعث على الخجل أن روسيا قد عرقلت مشروع قرار مرة أخرى. وقال السفير الروسي أن المسألة ليست لها علاقة بإحصاء عدد المرات التي استخدمت فيها روسيا حق النقض، واسمحوا لي بالخلاف معكم هنا. وأقتبس هنا ما قاله لينين: ”إن للكم نوعيته الخاصة به“. ويقينا أن الإجراءات التي اتخذتها روسيا اليوم تعدُّ خطوة ضد قواعد وسلطة مجلس الأمن والأمم المتحدة برمتها. وهي خطوة ضد السلم والأمن وعدم الانتشار، بل ضد الإنسانية.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): يساور الصين قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن استخدام الأسلحة الكيميائية قد تسبب في وفيات المدنيين وإصابتهم في سوريا. ونحن نعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي من الدول أو المنظمات أو الأشخاص تحت أي ظرف من الظروف. وما زال ذلك موقف الصين الواضح والمتسق دائما.

وتؤيد الصين إجراء تحقيق شامل موضوعي ونزيه في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا من أجل التوصل إلى نتيجة تستند إلى الأدلة الكافية وتصمد أمام اختبار التاريخ والحقيقية، فضلا عن تقديم الجناة والأطراف المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية إلى العدالة. وينبغي ألا يكون هناك حكم مسبق على النتائج أو التوصل إلى استنتاجات تعسفية.

لقد توصل مجلس الأمن إلى توافق في الآراء بشأن إدانة الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية، وإنشاء آلية تحقيق جديدة والتعرف على مرتكبي الهجوم بالأسلحة الكيميائية في سوريا. ويجب على جميع الأعضاء في مجلس الأمن الحفاظ على وحدة الصف والإصرار على أن المجلس ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هما القناة الرئيسية للتصدي لمسألة الأسلحة الكيميائية السورية، في إطار الجهود المبذولة لأجل التوصل إلى حل مناسب من خلال المشاورات.

وقد تضمّن مشروع القرار الذي طُرح للتصويت في مجلس الأمن (S/2018/321) عناصر توافق في الآراء، بما في ذلك إدانة الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سوريا، وإنشاء آلية تحقيق جديدة، وحث جميع الأطراف على التعاون في التحقيق. بيد أنه لا يأخذ – في بعض التدابير المحددة – بعين الاعتبار بعض الشواغل الرئيسية لبعض أعضاء مجلس الأمن بشأن تحسين أساليب عمل الآلية. عليه، امتنعت الصين عن التصويت على مشروع القرار استنادا إلى موقفنا الثابت إزاء مسألة الأسلحة الكيميائية في سوريا.

وقد بلغت المسألة السورية مرحلة حرجة حاليا. وستواصل الصين متابعة الحالة بحزم، وتعرب عن قلقها البالغ إزاء التطورات في الميدان. وما برحت الصين تدعو إلى احترام سيادة سوريا ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وهي عازمة على السعي إلى إيجاد حل سلمي للمنازعات. ونعارض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، ونعتقد أنه يجب أن يكون اتخاذ أي إجراء متسقا مع ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب على المجتمع الدولي وجميع الأطراف المعنية أن تقف بحزم فيما يتعلق بضرورة إيجاد حل سياسي للمسألة السورية، وأن تعزز دعمها للقناة الرئيسية للوساطة من جانب الأمم المتحدة، فضلا عن الضغط على جميع الأطراف السورية وحثها على البحث عن حل سياسي للمسألة السورية يتولى قيادته وزمام أمره السوريون وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف في الضغط من أجل التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية.

السيد تانوه – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): صوّت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار المقدم بمبادرة من الولايات المتحدة (S/2018/321) لسببين رئيسيين.

فيما يتعلق بالسبب الأول، تعتقد كوت ديفوار بأن مشروع القرار يتماشى مع إيماننا الراسخ بأنه يجب إدانة جميع أشكال استخدام الأسلحة الكيميائية في أوقات الحرب وكذلك في أوقات السلم، ويجب إجراء تحقيقات بشأنها لتحديد المسؤولين عن هذه الأعمال ومحاسبتهم. وفي ذلك الصدد، فإن مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة يعبر بشكل جلي عن عزم المجتمع الدولي على كفالة تحديد مرتكبي الهجمات الكيميائية وملاحقتهم قضائيا حتى تتم محاسبتهم عن أفعالهم.

وفيما يتعلق بالسبب الثاني، ترى كوت ديفوار أن نص مشروع القرار ينص على ضمانات فيما يتعلق بمصداقية نتائج التحقيقات. والنص يجعل هذه التحقيقات بمنأى عن أي تأثير سياسي ويمهد الطريق أمام مهنية الخبراء واستقلالية وحياد الآلية نفسها.

ومن خلال التصويت تأييدا لمشروع القرار، أراد الوفد الإيفواري إظهار تضامنه مع الضحايا السوريين الذين يعانون من آثار الحرب التي لا نهاية لها والمساعدة على نحو مجد في صون السلم والأمن الدوليين. وللأسف، يلاحظ وفد بلدي أن الانقسام داخل مجلس الأمن حال دون اعتماد مشروع القرار الأمريكي، وهو ما تأسف له كوت ديفوار ويؤلمها كثيرا. لقد حان الوقت لبذل الجهود من أجل توحيد المجلس إذا أردنا حقا العمل من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن استخدام الأسلحة الكيميائية من الفظائع الخطيرة التي قد ترقى إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب. وتعد المساءلة عن تلك الأفعال أحد متطلبات القانون الدولي وهي أمر محوري لتحقيق السلام المستدام في سورية. إن مشروع القرار S/2018/321 الذي قدمته الولايات المتحدة يتناول المتطلبات الملحة المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، بما في ذلك الدور الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثة تقصي

الحقائق التابعة لها وتأمين وصول المساعدات الإنسانية، وأخيرا إنشاء آلية مساءلة جديدة مستقلة ومحايدة حقا. ونشكر الوفد الأمريكي على قيادته المستمرة للمفاوضات. ونقدر ما أظهره من مرونة ونتفهم بشكل كامل ونتشاطر الأساس المنطقي وراء طرح هذا النص للتصويت اليوم.

وبسبب استخدام الاتحاد الروسي لحق النقض، فشل مجلس الأمن اليوم مرة أخرى في إنشاء آلية للمساءلة. وبذلك قوض الاتحاد الروسي قدرة المجلس على الوفاء بمسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة: وهي صون السلام والأمن الدوليين. إننا نشعر بخيبة الأمل لأن بعض الدول والتحالفات السياسية والحسابات أثبتت أنها أكثر أهمية من الحاجة إلى وضع حد للأهوال التي يعيشها السكان المدنيون والخسائر غير المقبولة في الأرواح في سورية.

وتدعم بولندا لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا والشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب عن استخدام الأسلحة الكيميائية والصكوك الأخرى التي قد تيسر تقديم مرتكبي الهجمات الكيميائية إلى العدالة. وسننضم إلى جميع الجهود المخلصة الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): تؤكد بوليفيا مجددا بأقوى العبارات إدانتها القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية والتسليح بالعوامل الكيميائية بوصفهما عملا إجراميا لا يمكن تبريره، حيثما وأينما ارتكب، وأيا كان مرتكبوه، لأن ذلك الاستخدام يشكل جريمة خطيرة بموجب القانون الدولي وتهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولا يوجد ما يبرر استخدام تلك الأسلحة بغض النظر عن ظروف استخدامها والجهة التي تستخدمها. لذلك نؤكد من جديد الحاجة إلى الحفاظ على وحدة المجلس لكفالة محاسبة الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية وتقديمهم إلى العدالة حتى لا يفلتوا من العقاب.

وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا دعمنا للعمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثة تقصي الحقائق التابعة لها بحيث يمكنهما الاضطلاع بالأعمال الموكلة إليهما تماشيا مع ولايتهما، بأكثر الطرق الممكنة منهجية وتقنية وجدارة بالثقة بدعم تحقيقات مستقلة ونزيهة وكاملة وقاطعة. ونكرر تأكيد أن أعمال آلية التحقيق ضرورية لضمان المساءلة عن هذه الأعمال المروعة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تكون الآلية مستقلة ومحايدة وتمثيلية بحيث يتسنى لها إجراء تحقيقات تتسم بالشفافية والنزاهة والشمول والمصداقية والقاطعة، ولكي يحدث ذلك، نواجه التحدي الكبير والمسؤولية عن عدم تسييس مجلس الأمن أو استغلاله في أغراض أخرى.

لقد صوت وفد بلدي معارضا لمشروع القرار (S/2018/321) المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية، أولا، لأننا نأسف لأن مشروع القرار طرح مرة أخرى للتصويت مع العلم بأن مجلس الأمن لن يتخذه، وعلاوة على ذلك، لأن هناك بالفعل سلسلة من التهديدات باستخدام القوة إلى جانب التهديدات بالعمل الانفرادي وهو ما يتعارض بالطبع بشكل مباشر مع ميثاق الأمم المتحدة. وتوضح بوليفيا مرة أخرى رفضها القاطع لاتخاذ إجراءات انفرادية، لأن أي عمل عسكري من جانب واحد لا يحظى بموافقة مجلس الأمن غير قانوني تماما ويتعارض مع المبادئ المنصوص عليها صراحة في الميثاق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي عمل عسكري أحادي الجانب من شأنه أن ينتهك سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية ومن شأنه أن يؤثر على استقرار العملية السياسية والاتفاقات التي أحرز بشأنها تقدم تحت رعاية الأمم المتحدة.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البيان الذي أدليت به أمس (انظر S/PV.8225)، قمت بحث مجلس الأمن على ألا يقف مكتوف الأيدي ويشاهد كمتفرج بينما يجري استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. نرى أنه ينبغي للمجلس أن يتصرف ويدين ويوفر الحماية ويحاسب المسؤولين عن ارتكاب تلك الأفعال. وهذه العناصر كلها مبينة في مشروع القرار (S/2018/321) الذي تقدمت به الولايات المتحدة، ولذلك صوتت مملكة هولندا مؤيدة لمشروع القرار. ونشكر وفد الولايات المتحدة على صياغة نص مشروع القرار. ونقدر الجولات السابقة من المفاوضات والمرونة التي أبدتها في الجولة التي عقدت في وقت متأخر من مساء أمس. ونشعر شأننا شأن الآخرين بخيبة أمل شديدة من أن محاولة لإنشاء آلية فعالة لتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية قد شهدت فشلا مرة أخرى.

لقد شهدنا الاستخدام الروسي الثاني عشر لحق النقض بشأن سورية، وتتعلق ستة استخدامات منها بالأسلحة الكيميائية. كما قلت بالأمس، إن كان الممثل الروسي يدعي أن الهجوم بالأسلحة الكيميائية في سورية مجرد أمر مختلق، يجب عليه ألا يستخدم حق النقض ضد مشروع القرار. إن الاتحاد الروسي، باستخدامه حق النقض ضد مشروع القرار، يتحمل مسؤولية كبيرة عن استمرار الإفلات من العقاب والاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية في سورية. وبسبب هذا العضو الدائم، لم يتمكن المجلس حتى من إدانة الهجوم باستخدام الأسلحة الكيميائية في عطلة نهاية الأسبوع الماضية في دوما حيث أظهر ذوو الخوذ البيضاء مرة أخرى التزامهم الراسخ بالعمل على إنقاذ الحياة في ظل أصعب الظروف.

وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي اقترحه الاتحاد الروسي (S/2018/175)، فإن هولندا ستصوت معارضة له. إن ذلك المشروع لا يرقى للمستوى المطلوب بكل طريقة ممكنة. ويبدو أن الاتحاد الروسي لا يستطيع أن يدعم آلية تحقيق مستقلة ومحايدة. ويبدو أنه يمكنه قبول آلية يقرر فيها وحده متى وأين وكيف ستجري التحقيقات، بينما يترك الولاية المناطة بالمجلس خاضعة لحق النقض الذي يستخدمه.

ولا يمكن أن يكون ذلك نهاية هذه المسألة. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل سلبياً في مواجهة الفظائع التي ترتكب في سورية. ويجب علينا أن نواصل العمل من أجل إيجاد آلية فعالة لإسناد المسؤولية، داخل المجلس وخارجه. فلا ينبغي أن يسود الإفلات من العقاب.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2018/175، والمقدم من الاتحاد الروسي.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): قبل أن أتكلم عن مشروع القرار المعروض علينا (S/2018/175)، أود أن أقول إنه يسرني جداً أن زميلتي البريطانية على دراية بأدبيات الماركسية – اللينينية، على الرغم من أن هذا الأمر لا يثير الدهشة، لأن ماركس وإنغلز ولينين كانوا من زوار لندن المعتادين – بل إن ماركس مدفون هناك. ولكني أود أن أذكر اقتباساً آخر من لينين، الذي كتب مقالاً بعنوان ”أقل وأفضل، ولكنه أفضل“.

بعد أن انتهت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، وجدت روسيا نفسها في طليعة الجهود الرامية إلى سد الفجوة الناجمة عن ذلك. وأعددنا مشروع قرار بشأن هذه المسألة، قدمناه إلى زملائنا للنظر فيه في ٢٣ كانون الثاني/يناير. وقوبل

نص المشروع برد عدائي فوري من قبل المعسكر الغربي، حيث أنه قضى على الثغرات التي مكّنت من التلاعب بالتحقيقات وسلمتها إلى سيطرة معارضي دمشق، كما حدث مع الآلية المشتركة وهو ما كان السبب في إسدال الستار عليها مبكرا. وأود أن أؤكد أننا لم نبتدع شيئاً جديداً في النص، وإنما عرضنا وحسب مبادئ العمل للآلية الجديدة بما يتماشى مع معايير اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولدينا الآن فرصة حقيقية لإيجاد آلية عمل مستقلة ومحايدة حقاً، من شأنها أن تساعد مجلس الأمن على تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سياق النزاع الدائر في سورية. وكل ما تحتاجه هو تصويت جميع أعضاء المجلس مؤيدين لمشروع القرار، وندعوهم إلى القيام بذلك.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2018/175، والمقدم من الاتحاد الروسي.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الصين، غينيا الاستوائية، كازاخستان

المعارضون:

بولندا، بيرو، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

كوت ديفوار، الكويت

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): حصل مشروع القرار على ٦ أصوات مؤيدة مقابل ٧ أصوات معارضة، مع امتناع عضوين عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أنني أخذت الكلمة مرة اليوم بالفعل، فسأتوخى الإيجاز. فيما يتعلق بكارل ماركس، أعتقد أنه لا بدّ وأنه يتقلّب في قبره إذ يرى ما يفعله البلد، الذي تأسس على العديد من أفكاره، بدعوى دعم سورية وذلك بالتغاضي عن استخدام الأسلحة الكيميائية على الأراضي السورية.

صوتنا معارضين لمشروع القرار الروسي (S/2018/175) لعدد من الأسباب. إن النص الروسي يستهدف صرف الانتباه. وقد ظل هاجعاً في أروقة مجلس الأمن طوال أسابيع. ولم تجر أي محاولة لمعالجة شواغل أعضاء المجلس الآخرين في صياغته، على عكس النص الذي قدمته الولايات المتحدة (S/2018/321)، والذي جرى تكييف أفضلياته الأصلية تحديداً لمحاولة معالجة شواغل الاتحاد الروسي وغيره. والنص الروسي لا يتضمن أي شيء يقربنا من بدء عملية سياسية. وهو، على وجه التحديد، يزيل معايير إمكانية الوصول ويشير إلى معيار شبه قضائي، هو ”بما لا يدع مجالاً للشك“، لا يتناسب مع نوع التحقيق الذي يرغب المجلس في القيام به. وإذا كان الروس يريدون تحقيقاً جنائياً، فيمكنهم دائماً أن يقترحوا إحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، هناك اقتباس انتقائي من اتفاقية الأسلحة الكيميائية لتقويض آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، كما يتبع النص نهجاً انتقائياً تجاه معايير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ولكن النص، قبل كل شيء، غير مقبول لأنه يسعى إلى التأكيد على أن الدول ذات السيادة فوق القانون الدولي

والأعراف الدولية. وهذا أمر مُبهر سواء في غطرسته أو في جهله. ولهذا السبب وحده، إن لم يكن لغيره، لا يمكننا تأييده.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): قلت أمس إن التاريخ سيسجل هذه اللحظة (انظر S/PV.8225) حيث أننا بوصفنا مجلس الأمن إما أن نرقى إلى مستوى مسؤولياتنا أو نبين فشلنا الذريع في توفير الحماية للشعب السوري. ولدينا اليوم الإجابة على ذلك. لقد تم الإدلاء بالأصوات. وسيظهر المحضر أن بعض البلدان قررت اليوم أن تدافع عن الحقيقة والمساءلة والعدالة من أجل الشعب السوري.

لقد شهدت معظم البلدان الأهوال التي حدثت في دوما في عطلة نهاية الأسبوع الماضي على أيدي نظام الأسد، وهي تدرك أن وقت العمل قد حان اليوم. فشهراً بعد شهر، قام نظام الأسد، بدعم كامل من روسيا وإيران، بخداع مجلس الأمن. وتجاهل دعواتنا إلى وقف إطلاق النار وإلى الحوار السياسي وإيصال المساعدات الإنسانية. وتجاهل دعواتنا إلى وقف استخدام الأسلحة الكيميائية – وهي أسلحة محظورة عالمياً في الحرب. وبعد ذلك، في نهاية الأسبوع الماضي، فرض نظام الأسد علينا جميعاً لحظة حساب من خلال ضرب الناس في دوما بالغاز.

إن الولايات المتحدة والبلدان التي انضمت إلينا اليوم لا يمكن أن تسمح بعدم الردّ على ذلك الهجوم. والسجلات لن تحابي عضوا دائما في المجلس. ومن المؤسف أن روسيا قد اختارت مرة أخرى تفضيل نظام الأسد على وحدة مجلس الأمن. لقد قلنا من قبل إن روسيا لن يمنعها شيء من حماية نظام الأسد، ولدينا الآن الرد على ذلك. لقد دمرت روسيا مصداقية المجلس. وهي غير معنية بالوحدة أو الحل التوفيقي. وعندما نقترح شيئاً مجدياً على روسيا، تستخدم روسيا حق النقض ضده. إنها مفارقة. لقد استخدمت حتى الآن رسمياً حق النقض ضد مشاريع قرارات كان من شأنها إخضاع الأسد للمساءلة عن هذه الهجمات الكيميائية الوحشية ست مرات.

وما كان ينبغي أن تسير الأمور بهذه الطريقة. وعلى مدار أسابيع، قادت الولايات المتحدة مفاوضات اتسمت بالشفافية وحسن النية مع جميع أعضاء مجلس الأمن لإنشاء آلية لإسناد المسؤولية عن الأسلحة الكيميائية في سورية.

وبدأنا من الفرضية البسيطة المتمثلة في أن كل عضو من أعضاء المجلس يريد معرفة المسؤول عن استخدام تلك الأسلحة الهمجية وغير المشروعة. وفعلنا كل ما في وسعنا من أجل استيعاب آراء روسيا. ولكن روسيا فاجأتنا باقتراح مشروع قرار (S/2018/175)، وقامت بدعوتنا جميعا إلى قاعة مجلس الأمن ووزعت مشروع النص على الفور. وبعد أن استمعت روسيا إلى الشواغل الواسعة النطاق بشأن مشروع قرارها، مضت قدما على أي حال دون مراعاة آراء أي عضو. وكان بإمكاننا أن نفعل الشيء نفسه، لكننا بدلا من ذلك حاولنا قدر استطاعتنا أخذ ما يمكن أخذه من مشروع النص الذي طرحته روسيا، مع الإبقاء على عملية نزيهة ومستقلة. وفاوضنا بنية حسنة.

وكان مشروعا قرارينا متشابهين في نواح عديدة. وقالت روسيا إنه ينبغي أن تتوفر للمحققين إمكانية الوصول الآمن إلى أماكن استخدام الأسلحة الكيميائية. ووافقنا على ذلك. وقالت روسيا إنها تريد تحقيقا محايدا ومستقلا ويتسم بالحرفية. ووافقنا على ذلك. وقالت روسيا إنه ينبغي تعيين المحققين على أساس أوسع نطاق جغرافي ممكن. ووافقنا على ذلك. وقالت روسيا إنها تريد تقارير عن أنشطة الجهات من غير الدول التي تنطوي على استخدام أسلحة كيميائية. وعلى الرغم من أن ذلك بدا لنا كمحاولة لصرف الانتباه عن نظام الأسد، فقد أدرجنا طلب روسيا. بل إننا أطلقنا على آليتنا الاسم الذي أرادته روسيا – آلية الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق.

وفي الواقع، لم يكن هناك سوى اختلافين رئيسيين بين مشروع قرارنا وذلك الذي طرحته روسيا، ولكن هذين الاختلافين يُنبئان بالكثير. أولا، تريد روسيا أن تعطي نفسها الفرصة للموافقة على المحققين الذين يتم اختيارهم للقيام بهذه المهمة. وثانيا، أرادت روسيا أن يُقيم مجلس الأمن نتائج أي تحقيق قبل إصدار أي تقرير. فهل تبدو أي من هاتين الرغبتين سليمة أو مستقلة أو محايدة؟ إن اقتراح روسيا لم يكن يتعلق على الإطلاق بإجراء تحقيق مستقل ونزيه. لقد كان كل المقصود منه حماية نظام الأسد.

إن هذا ليوم حزين. إذ لا يسر الولايات المتحدة أن ترى روسيا تستخدم حقها في النقض للمرة السادسة بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، كنا نأمل في أن الذكرى السنوية الأولى للهجوم على خان شيخون ربما تكون إيذانا بتجديد الشراكة من أجل مكافحة الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، استُخدمت هذه الأسلحة القاتلة ضد أُسرٍ سورية من جديد. وعندما تطلع سكان دوما، جنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، إلى المجلس كي يتخذ إجراء، وقف بلد واحد عقبة في الطريق. وسيسجل التاريخ ذلك. سيسجل التاريخ أنه في هذا اليوم، اختارت روسيا حماية وحش بدلا من حياة أبناء الشعب السوري.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أعربت الصين عن موقفها المبدئي بشأن الهجوم بالأسلحة الكيميائية في سورية. ويدين مشروع القرار بشأن إنشاء آلية تحقيق جديدة الذي قدمه الاتحاد الروسي (S/2018/175) الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي وقع في سورية، ويدعو إلى إنشاء آلية تحقيق جديدة لإثبات الوقائع والحقيقة. ويمكننا جميعا أن نتفق على هذين العنصرين الإيجابيين.

وبالإضافة إلى ذلك، يقترح المشروع أساليب عمل محسنة مقارنة بآلية التحقيق السابقة، ويحدد خطوات ملموسة لإجراء تحقيق ميداني قوي على أرض الواقع وضمان الحياد في عملية جمع الأدلة. ونتيجة لذلك، ستتمكن آلية التحقيق الجديدة من العمل بمزيد من الاحترافية وستتوصل إلى استنتاجات موثوقة حقا. وتتماشى هذه العناصر مع موقف الصين المبدئي. ونحن نؤيد مشروع القرار الذي قدمته روسيا. وتأسف الصين لعدم اعتماد مشروع القرار.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): آخذ الكلمة بعد التصويت على مشروعي القرارين (S/2018/175 و S/2018/321) وقبل كل شيء للإعراب عن شعورنا بالإحباط إزاء حقيقة أن مجلس الأمن لم يتمكن من اعتماد لا مشروع القرار الأول ولا الثاني، اللذين استهدفا تزويد المجلس بآلية حرفية ومستقلة تُكلف بإسناد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية، على الرغم من أن جميع أعضاء مجلس الأمن قد أعربوا عن رغبتهم في ذلك الصدد. وهذا هو بالضبط سبب تصويتنا مؤيدين لمشروعي القرارين على أمل أن تكون لدينا آلية رصد جديدة لإسناد المسؤولية من أجل حماية الناس من الآثار الضارة والرهيبة لهذه الأسلحة الكيميائية.

وعلى الرغم من النتيجة السلبية للتصويت على مشروعي القرارين، تود حكومة جمهورية غينيا الاستوائية، التي أعربت بوضوح عن موقفها إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية أثناء المناقشات التي دارت بشأن هذه المسألة، من أعضاء مجلس الأمن التماس واستكشاف مشاريع نصوص أخرى بديلة قد تكون جديرة بالاتفاق المشترك أو توافق الآراء في مجلس الأمن حتى نتمكن من إنشاء تلك الآلية الجديدة في أقرب وقت ممكن. وهذا ما يأمل فيه الأشخاص الذين يعانون من الآثار الرهيبة للأسلحة الكيميائية، أو الذين قد يعانون منها مستقبلا، ويتوقعونه من مجلس الأمن.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي الأسف أن المجلس لم يتمكن من اعتماد قرار إنشاء آلية

جديدة من شأنها تحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وكان من شأن إنشاء هذه الأداة أن يبعث برسالة سريعة وموحدة بشأن عزم المجلس على عدم التسامح إزاء الإفلات من العقاب. هكذا نرى الهزيمة التي مُني بها مشروعا القرارين (S/2018/175 و S/2018/321). غير أننا لم نُفاجأ بذلك على الإطلاق.

فقد صوتنا مؤيدين لمشروعي القرارين، تماشيا مع موقفنا المتمثل في التأكيد مجددا على أهمية إنشاء آلية تحقيق حرفية ومستقلة ومحايدة بهدف ضمان المساءلة. وما من شك في أن هذه الآلية كانت ستعالج بوضوح الثغرة المؤسسية القائمة في هذا الصدد، والتي لا تزال تشكل مصدر ضعف كبير في مكافحة الإفلات من العقاب.

وسعى كلا مشروعي القرارين إلى إنشاء مثل هذه الآلية. ومن الواضح أن هناك اختلافات، من بين أمور أخرى، بشأن بعض جوانب آلية المساءلة. ونعتقد أننا قطعنا مسافة نحو سد تلك الاختلافات. وكان من شأن ذلك أن يصبح إنجازا رئيسيا، من الناحية الوظيفية ومن زاوية تعزيز الثقة، وهو أمر تمس الحاجة إليه من أجل التصدي للتحدي المتمثل ليس في ضمان عدم الانتشار فحسب، ولكن أيضا في النهوض بقضية السلام والأمن الدوليين. وهذا هو السبب في أننا كنا نأمل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة وفي تحقيق الوحدة داخل المجلس.

وبصراحة، فإنه لا يروق لنا ما نراه. وعلينا أن نقول، مخاطرين بأن نبدو متعالين ولكن التحدي الذي نواجهه يجعل هذه المجازفة مناسبة، إننا نشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء الحالة التي نحن فيها. وبما أنه ليس لدينا أي بديل، يبقى من المهم أن نواصل جميعا المضي في حوارنا ودعم الجهود الرامية إلى كفالة الوحدة، التي من دونها لن يكون المجلس في وضع يمكنه من الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما إصلاح الأضرار التي تلحق بنظام نزع الأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها.

بالأمس، أعربنا عن قلقنا إزاء الحالة العصيبة التي نواجهها حاليا (انظر S/PV.8225). ولا نحبذ تكرار ما سبق أن قلناه، ولكن اسمحوا لي أن أقول في ختام كلمتي أننا نتوق إلى تناول مسألة الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في دوما، الواقعة شرقي دمشق، بحس أكبر بالمسؤولية. وهكذا نعتزم إلقاء نظرة على مشروع القرار المقدم من روسيا والمطروح أمامنا، عندما يكون المجلس جاهزا للنظر فيه، وفي رأينا إنه مشروع مماثل نسبيا إلى مشروع القرار الذي قدمته بصورة غير رسمية السويد بالأمس.

السيد العتيبي (الكويت): أؤيد ما قالته ممثلة المملكة المتحدة في بداية تعليل التصويت على مشروع القرار الأمريكي، ومفاده إنه ليوم حزين حقا. إنه يوم حزين لنظام عدم الانتشار، ويوم حزين آخر للسكان المدنيين، النساء والأطفال والشيوخ في مناطق سوريا كافة، وتحديدا في دوما، في الغوطة الشرقية، ونعتذر منهم لأننا خذلناهم مرة أخرى، ولم يتمكن المجلس من إنشاء آلية للمساءلة عن جرائم استخدام الأسلحة الكيميائية المرتكبة في سوريا. ونعتذر منهم لأن المجلس بات عاجزا عن وقف الانتهاكات الخطيرة والجسيمة للقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأيضا العديد من قرارات مجلس الأمن ذاته، التي تدين استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ونأسف لعدم تمكن المجلس من محاسبة مرتكبي جرائم استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

كان موقفنا واضحا منذ البداية، وهو الدعوة إلى إيجاد توافق داخل مجلس الأمن حيال هذه المسألة الحساسة التي تتناول المساءلة وعدم الإفلات من العقاب. وقد صوتنا لصالح مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة. لأنه تضمن العناصر الأساسية التي نراها ضرورية في أية آلية جديدة للمساءلة في سوريا، لضمان استقلالها وحيادها ومهنيتها، ولكي تقوم بتحديد

الطرف المسؤول عن أي هجمات كيميائية، على أن يضطلع مجلس الأمن بعد ذلك بمسؤولياته عن كيفية المساءلة.

لقد صوتنا بالامتناع على مشروع القرار المقدم من الاتحاد الروسي لأنه لم يتضمن العناصر التي أشرنا إليها سابقا، وهو ما يؤثر سلبيا على مصداقية الآلية الجديدة، ويسلب اختصاصها الأساسي الذي نتطلع إليه، ألا وهو تمكينها من تحديد هوية الطرف المسؤول عن أي هجمات باستخدام السلاح الكيميائي. نحن قلقون جدا من أن تشجع نتيجة التصويت أطراف النزاع على الاستمرار في استخدام الأسلحة الكيميائية في غياب المحاسبة.

لقد أيدت الكويت مدونة السلوك التي تتعهد فيها الدول الأعضاء في مجلس الأمن بعدم الاعتراض على مشاريع القرارات التي تتصدى للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، وكذلك المبادرة الفرنسية — المكسيكية التي تحض على الامتناع عن استخدام حق النقض في حالة وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

بسبب نتيجة التصويت اليوم، فإننا، انطلاقا من التزامنا بتعهداتنا بالتقيد باتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكوليها الإضافيين والقانون الإنساني الدولي، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، إسطنبول، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦، نجدد دعوتنا إلى ضرورة التصدي لأي جرائم ترقى إلى مستوى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وكذلك المسائل الإنسانية، من قبيل السماح الآمن والمستدام بدخول المساعدات الإنسانية والإجلاء الطبي، ومنع حصار المناطق السكنية، كمسائل إجرائية، أي لا يسري عليها حق النقض، حتى لا نسمح بتكرار هذه المآسي والمعاناة الكبيرة للبشر.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): شأننا في هذا الصدد شأن جميع الأعضاء، نأسف أسفا عميقا لأنه جرى اليوم منع المجلس مرة أخرى من إنشاء آلية إسناد المسؤولية لغرض تحديد هوية مرتكبي ومدبري استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. أثق بأننا جميعا نتشاطر الشعور المأساوي جدا جراء تكرار المشهد، وها نحن نكرر السيناريو الذي واجهه المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر عندما جرى تعطيل تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة.

ومهما يكن من أمر، فإني أعتذر لجميع الذين سئموا الاستماع إلي وأنا أردد هذه العبارة، لن نستسلم. إن الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن آلية لإسناد المسؤولية يجب أن تستمر، ونؤيد كل المبادرات الجادة والحقيقية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. ونحن على استعداد للمساعدة في الجهود التي من شأنها أن تيسر لإيجاد سبيل للمضي قدما. من المهم للغاية المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. كما ذكرنا من قبل، هذا أقل ما يستحقه منا أبناء الشعب السوري، الذي ما فتئ يعاني من الصراع منذ أكثر من سبع سنوات. فهم يريدون السلام والعدل، لا زيادة في التصعيد العسكري أو الإفلات من العقاب.

لذلك لا يزال الرد الجماعي على أحدث هجوم مزعوم بالأسلحة الكيميائية في دوما أمر في غاية الأهمية. إذ أن ذلك يُعرِّض مصداقية المنظمة للخطر. لقد تعين علينا الآن أن نجتمع على جناح السرعة لإدانة استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، ونعرب عن الجزع إزاء الهجوم المزعوم في دوما. ويجب علينا أن نؤيد إجراء تحقيق فوري آخر من خلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ويجب أن نطالب بوصول بعثة تقصي الحقائق إلى سوريا ونشرها فورا بحرية وعلى نحو آمن وكامل ومن دون أي قيود أو عوائق.

إن إثبات وقائع ما حدث في دوما ما برح خطوة أولى أساسية نحو تثبيت الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والتوصل إلى الحقيقة، ونحتاج إلى إسناد مستقل ومحايد لإثبات الذنب تليه مساءلة كاملة. ويجب على المجلس أن يُبقي المسألة

قيد نظره وأن يرتقي إلى مستوى مسؤوليته. وهذا هو السبب الذي حملنا أمس على تعميم مشروع نص يرمي إلى إيجاد أرضية مشتركة. ونحن على استعداد للعمل بلا كلل للتوصل إلى اتفاق سريع واستجابة فورية. ويتعين علينا أن نعود معا مرة أخرى بعد الفشل التي شهدنا من فورنا.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن موقفنا ثابت ولم يتغير. بالنظر إلى الأسباب التاريخية المعروفة، ما برحت كازاخستان حازمة ومصممة في إدانتها القاطعة لأي استعمال لأسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية. ونحن نفعل ذلك لأن هذا عمل شنيع جدا وجريمة حرب غير مقبولة. وما فتئنا أيضا نؤيد إيلاء أهمية قصوى إلى إنشاء آلية تحقيق جديدة. وقد تم تكرار ذلك بشدة، ونشعر بعبء الضغط علينا بسبب الطبيعة الملحة لذلك. ولا يمكن قبول الإفلات من العقاب على جرائم الأسلحة الكيميائية. إذ أن ذلك يرسل إشارة خاطئة إلى الذين يواصلون استخدام هذه الأسلحة البشعة للغاية، أو الذين يعتزمون استخدامها. ومع ذلك، لكي تجري معاقبة أي شخص عن هذه الجرائم، يجب أن نكون قادرين على إثبات الذنب بالكامل، وعلى نحو لا يقبل الجدل. وفي ذلك الصدد، فإن إنشاء أداة تحقيق كاملة ونزيهة ومستقلة ضرورة قصوى للجميع.

لقد عملنا بجدية مع وفدي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. ولا بد لنا من أن نسلم بأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، بالاقتران مع استمرار تهديد الإرهاب الكيميائي، يمثل واقعا خطيرا. بالإضافة إلى ذلك، لم يُكشف النقاب بعد عن العديد من الادعاءات بشأن استخدام العوامل الكيميائية في سوريا. استنادا إلى الظروف الآنفة الذكر وإلى تفهمنا لضرورة الحفاظ على هذه الآلية، أيدنا مشروعي القرارين كليهما اللذين يستهدفان إنشاء آليات جديدة للتحقيق.

ونحض على العمل يدا واحدة من أجل صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): إن هذه الجلسة مثيرة للاهتمام من منظورات متنوعة.

وأحد هذه المنظورات هو أن لينين وماركس، وهما من مناهضي الإمبريالية، جرى الاستشهاد بهما أكثر من مرة. وما شهدناه اليوم يتصل بهذا الموضوع. والواقع أن جميع الإمبراطوريات تتوهم أنها متفوقة أخلاقيا على بقيتنا، وهي تظن أنها استثنائية ولا غنى عنها وأنها فوق القانون. وفي هذه الحالة، كما في غيرها، فإنها لا تسعى إلى النهوض بالديمقراطية أو الحرية، بل إلى زيادة سلطتها وهيمنتها في جميع أنحاء العالم في نهاية المطاف.

وما شهدناه اليوم هو انعكاس مؤسف لما يحدث في ساحة القتال في سورية وتجسيد لتلك المصالح. وأود أن أردد كلمات السفير السويدي في حث مجلس الأمن على ألا يهدأ له بال حتى تتحقق وحدتنا ويمكننا التوصل إلى توافق في الآراء، إذا كنا نؤمن حقا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن الميثاق، وما إذا كان بوسع أعضاء المجلس الوفاء به، هو ما على المحك في نهاية المطاف. وتتمثل إحدى مسؤولياتنا بموجبه في الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب. ويحدونا الأمل في احترام ذلك المبدأ.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2018/175، والمقدم من الاتحاد الروسي.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن أيضا نشعر بالأسف إزاء عدم اعتماد مشروع قرارنا (S/2018/175)

اليوم، ولكن في الوقت الحالي لم يكن لمشروع القرار هذا أو لذاك الذي قدمته الولايات المتحدة (S/2018/321) أن يكون لهما أي تأثير على التحقيق في الحادثة المزعومة في دوما. وفي الوقت الحاضر، فإنهما لا يتعلقان بذلك الأمر. ولا حاجة إلى تضليل أحد بالقول إنه جرت مشاورات مكثفة بشأن مشروع القرار الأمريكي، دون مشروع قرارنا، أو إن معظم تعديلاتنا قد جرى أخذها في الاعتبار، حسبما يُفترض. وسيصرح زملاؤنا الآن للصحفيين بأننا استخدمنا حق النقض ضد قرارهم، في حين يلتزمون الصمت بتواضع إزاء حقيقة أنه مثلما حدث لمشاريع القرارات المتعلقة بآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، فإنهم استخدموا أيضا حق النقض ضد مشاريع قراراتنا.

ويوم أمس، خلال الجلسة التي عقدنها بشأن الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين (انظر S/PV. 8225)، دار نقاش محتدم بشأن الحادثة، أو الحادثة المزعومة، في دوما في ٧ نيسان/ أبريل. واستنادا إلى نتائج التفتيش الذي أجراه خبراؤنا، قلنا إنه لا يمكن تأكيد وقوع هجوم كيميائي. ومع ذلك، دعونا إلى أن تجري منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحقيقا بأسرع ما يمكن في جميع الملابسات وأكدنا استعدادنا لتيسير أعمالها على أرض الواقع. وقد أرسلت الحكومة السورية طلبا رسميا إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإيفاد هذه البعثة إلى دوما في أقرب وقت ممكن.

ويوم أمس، طرح الوفد السويدي نصا بناء لحد ما لمشروع قرار مقابل. وللأسف، لم تتطور مبادرته وجرى الدوس عليها بالأقدام نتيجة الجهود التصادمية للولايات المتحدة وأقرب حلفائها الذين قرروا تحويل التركيز بعيدا عن مسألة إجراء تحقيق في ما حدث في ٧ نيسان/أبريل. وهذا أمر مفهوم، لأنهم قد حددوا بالفعل الأطراف المذنبة. فمن وجهة نظرهم، فإن ما يسمى النظام، جنبا إلى جنب مع روسيا وإيران، مُلام على كل شيء. وإجراء تحقيق ليس في مصلحتهم. حسنا، أحيانا يكون ذلك في مصلحتهم، ولكن إذا كان التحقيق مبنيا على بيانات مستقاة حصرا من شبكات التواصل الاجتماعي التابعة للمعارضة. وللمرة المائة، أود أن أطرح نفس السؤال مرة أخرى: هل يمكن لأحد هنا أن يشرح بوضوح وصراحة سبب حاجة دمشق لشن هذا الهجوم الكيميائي المزعوم في دوما من حيث المبدأ، ولا سيما وأن جميع الميليشيات تقريبا كانت قد جلت عن دوما بحلول ذلك الوقت؟ ولم تكن الميليشيات التي كان إجلاؤها لا يزال جاريا في ٨ نيسان/أبريل تعلم شيئا عن مزاعم حدوث هذا الهجوم الكيميائي. وسأرد على سؤالي. لقد كانت الميليشيات، التي تلقت هذا الدعم الحسن التوقيت جدا من الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية الأخرى، بحاجة ماسة إلى هذا الاستفزاز.

وقد قررنا تطوير المبادرة السويدية، ويلاحظ مشروع قرارنا دعوة الحكومة السورية بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى زيارة مسرح الحادثة المزعومة دون تأخير. وهو يرحب بقرار المدير العام للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إيفاد بعثة إلى سورية من أجل إجراء تحقيقات بما يتماشى مع معايير اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويأخذ المشروع في الاعتبار ضمانات الوصول الآمن التي قدمتها السلطات السورية والقوات العسكرية الروسية. وبعد ذلك بخمسة عشر يوما، سيقدم الأمين العام التقرير الأول إلى مجلس الأمن.

وهذه مبادرة عملية بحتة وغير تصادمية وغير مسيسة لدعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومن شأنها مساعدة المختصين في هذا المجال على تحديد ما حدث، أو بالأحرى لم يحدث، في دوما. وهذه هي الأولوية الآن، وليس مشروع القرار بشأن إنشاء آلية تحقيق مستقلة تابعة للأمم المتحدة، والذي جرى طرحه على عجل للتصويت لتحقيق هدف واضح يتمثل في رؤية استخدام حق النقض ضد مشروعي القرارين. ويحدونا الأمل في

أن يؤيد أعضاء المجلس هذه المبادرة بالإجماع بحيث يمكن أن تبدأ العملية في أقرب وقت ممكن. ووفقا للمعلومات المتوفرة لدينا، سيتوجه فريقا خبراء من بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى سورية بحلول نهاية هذا الأسبوع.

وأيا كان المبرر الذي سيُقدم، فإنه إذا لم يصل الخبراء إلى دوما بسبب منعهم من جانب أولئك الذين يواصلون التكهن بشأن المسألة الكيميائية بغية تشويه صورة سورية وروسيا، فإن ذلك سيكون دليلا آخر يبين أن ثمة ألاعيب جيوسياسية قذرة وراء هذه القصة الزائفة تماما، وما هو أسوأ، خطط عسكرية عدوانية يمكن أن تعكس مسار الاتجاه الإيجابي في حل النزاع في سورية وأن توجه ضربة مؤلمة إلى منطقة تئن بالفعل تحت وطأة اعتداءات متهورة. ونحن نشهد كل ذلك بالفعل في الزمن الحقيقي بالمعنى الحرفي للكلمة.

ونطلب إليكم، سيدي الرئيس، طرح مشروع القرار هذا للتصويت.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نريد إجراء سريعا وحازما اليوم، ونريد من مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته الجماعية. ولكنني لست متأكدا من أننا قد استنفدنا جميع السبل التي يمكن أن تساعدنا على تحقيق ذلك، ولست متأكدا من أن التصويت على مشروع القرار الروسي الجديد هذا (S/2018/322) سيساعدنا أيضا على تحقيق ذلك. ونرى أننا وصلنا إلى مرحلة هشة للغاية في مداولات المجلس حاليا، وعلينا أن نفكر مليا في كيفية المضي قدما لنضمن عدم استمرار سقوطنا في دوامة الشلل، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سيصعب الدفاع عنها أو إصلاحها.

ولذلك، أود أن أطلب إليكم، سيدي الرئيس، تعليق الجلسة عند هذا الحد والآن كي نتمكن جميعا من إجراء مشاورات والتدبر بصورة متأنية وجماعية في الخطوة التالية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): استمعنا باهتمام إلى ما قاله الممثل الدائم للسويد لتوه. وبصراحة، فإننا نشعر بالحيرة لحد ما إزاء بيانه، لأن مشروع القرار الذي قدمناه (S/2018/322) قائم، في جوهره، على أساس نفس فكرة المشروع الذي قدمه الوفد السويدي أمس.

وأنا لا أعرف على ماذا سنتشاور خلال المشاورات. وأعتقد أننا قد تشاورنا بالفعل بشأن هذا الموضوع أمس. ومع ذلك، واحتراما لرغبة وفد السويد والوفود التي تود إجراء مشاورات، فإننا لا نعارض ذلك. ولكن اسمحوا لي أن أقول بشكل مباشر إننا نعتزم طرح مشروع القرار هذا للتصويت اليوم، عقب مشاوراتنا. ونأمل أن تكون المشاورات بناءة وألا تستمر فترة طويلة، لأن ذلك ليس ضروريا بالتأكيد في هذه المرحلة. فنحن بحاجة إلى اعتماد مشروع القرار هذا لدعم بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل تحديد الحقائق على أرض الواقع بأسرع ما يمكن.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): ما لم يكن هناك اعتراض، سأعلق الجلسة. وسنواصل عملنا بعد المشاورات.

عُلقت الجلسة الساعة ١٦/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٤٥.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2018/322، الذي قدمه الاتحاد الروسي.

أجرى تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، الصين، كازاخستان

المعارضون:

بولندا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

بيرو، السويد، غينيا الاستوائية، كوت ديفوار، الكويت، هولندا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): نتيجة التصويت كما يلي: ٥ أصوات مؤيدة و ٤ أصوات معارضة، مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز. لقد قمتم، سيدي الرئيس بمعية ممثل السويد للتو بمحاولات باسلة في غرفة المشاورات، للتوصل إلى حل توفيقي. إننا جميعا نقدر أهمية الأمور المعرضة للخطر ونشكركم ونشكر السويد على جهودكما.

غير أنه، أساسا، لم يكن بمقدور المملكة المتحدة أن تصوت مؤيدة للنص الروسي (S/2018/322) لأنه لا يحدد إجراء تحقيق لتحديد الجهة المسؤولة عن الهجوم. إنه فقط يرحب ببعثة تقصي الحقائق، التي هي في طريقها إلى المنطقة بالفعل. وأكرر ما قلته في المشاورات: بعثة تقصي الحقائق تحدد ما إذا تم استخدام الأسلحة الكيميائية، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي الأسلحة الكيميائية التي استخدمت؟ فهي لا تحدد، ولا يمكنها تحديد هوية المسؤولين عن استخدامها – ومن ثم الشروع في الخطوة الأولى على طريق الإسناد والمساءلة. ولذلك السبب، لم يكن بوسعنا أن نؤيد النص. فذلك سيكون كمشاهدة حريق، وتأكيد أن هناك حريقا، من دون فعل أي شيء لإطفائه.

لقد دعانا الروس إلى العودة إلى مسألة آلية التحقيق في مناسبة أخرى. وأعتقد أن الرد على ذلك هو ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عندما استخدمت روسيا حق النقض على آلية تحقيق هي التي قررت إنشاءها.

ولكل تلك الأسباب، فإن كل ما كان سيلزم هو قرار خطي بإنشاء مجلس الأمن آلية للتحقيق. ولم تتمكن روسيا من اتخاذ تلك الخطوة الصغيرة، ولذلك لم نتمكن من تأييد مشروع القرار.

ويؤسفني ذلك جدا، لكن الإجابة كانت في يد روسيا.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن التقارير الأخيرة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في دوما وما ترتب على ذلك من خسائر في صفوف المدنيين قد أثارت قلقا شديدا من جانب المجتمع الدولي. والصين أحاطت علماً بأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد طلبت بالفعل من بعثتها لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية التحقيق في التقارير ذات الصلة. ونحن نؤيد إيفاد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للمحققين إلى سوريا من أجل تبين الحقيقة. وندعو أكثر من ١١ طرفاً إلى تقديم تعاونهم لهذا الغرض.

إن مشروع القرار المقدم من الاتحاد الروسي (S/2018/322) يعرب عن بالغ القلق إزاء الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في دوما في ٧ نيسان/أبريل، ويدين بشدة الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي وقعت في سوريا وفي أماكن أخرى، ويحث بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على إجراء تحقيق في الموقع، وينص على أن تضمن الحكومة السورية والأطراف الأخرى أمن المحققين ووصولهم الآمن. ومشروع القرار يتماشى مع موقف الصين المبدئي. وقد أيدت الصين مشروع القرار الروسي وصوتت لصالحه.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نأسف بشدة لما آلت إليه الأمور بعد عناء يوم طويل من الجهود الجادة بغية المضي قدما من جانب بعضنا – على ما أعتقد. لقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار الروسي (S/2018/322) قبل لحظات قليلة لأن مسار إسناد المسؤولية والمساءلة، الذي نعتقد بأهميته، يفتقر إلى الوضوح. وقد دعونا إلى إجراء مشاورات في وقت سابق لأننا كنا نشعر أنه ما زالت أمامنا فرصة للالتقاء وتحمل مسؤوليتنا اليوم، شريطة توفر الإرادة السياسية.

وطرحنا مشروع قرار (S/2018/321) على جميع الأعضاء توخينا فيه المصداقية والحزم، والغرض منه دعم بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكان واضحا جدا أيضا في تصميمه على إنشاء آلية تحقيق محايدة ومستقلة وفنية، واقترحنا أن يساعدنا الأمين العام بالتوصية بأفضل السبل للمضي قدما في هذا المجال ومنحه ١٠ أيام للعودة إلى المجلس. وأعتقد أن ذلك سيكون سبيلاً للمضي قدما أفضل من النقطة التي وصلنا إليها الآن.

ولذلك، أشعر بخيبة أمل كبيرة للغاية أننا لم نتمكن من المضي قدما على هذا النحو. وأود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن الذين كانوا على استعداد للمشاركة، وآمل فحسب ألا نعتبر هذه هي النهاية فيما يتعلق بكفالة إثبات الحقائق، وأن تكون هناك مساءلة حقيقية، وألا يكون هناك مزيد من الإفلات من العقاب على الاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية في سوريا وأماكن أخرى.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود مرة أخرى أن أعرب عن خيبة أمل وفدنا بشأن النتيجة السلبية لهذا المساء. لقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار الثالث (S/2018/322)، أولا لأنه لم يقدم إلا في وقت متأخر جدا؛ ثانيا، لأنه منقوص مقارنة بمشروعي القرارين السابقين اللذين صوتنا مؤيدين لهما (S/2018/175 و S/2018/321).

ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نطلب من ممثل السويد، السيد أولوف سكوغ، ألا يسحب اقتراحه، حيث يمكننا عقب هذه الجلسة – ربما بعد ظهر غد – كما اقترح خلال المشاورات، أن نواصل دراسته وتحليله لنرى ما إذا كان بوسعنا الاتفاق على التصويت على مشروع القرار بمجرد إدخال التعديلات والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص الذي قدمه.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت بولندا ضد مشروع القرار (S/2018/322) الذي قدمته روسيا. ونرى أن مشروع القرار المقدم من السويد أصلا كان محاولة صادقة لتمكين مجلس الأمن من التحرك بسرعة ردا على أعمال العنف المروعة التي وقعت في الغوطة الشرقية يوم السبت. ولهذه الغاية، ينبغي لمجلس الأمن إعادة إنشاء آلية مساءلة فنية ومستقلة ومحايدة حقا. ومشروع القرار الذي اقترحه الاتحاد الروسي يفتقد هذا الحكم المهم. ولذلك، اضطررنا للتصويت ضده.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، وأعضاء مجلس الأمن على ما كان يوماً محبطاً آخر. كان أبوي يقولان لي دائما إن علينا أن نبحث عن كل ماهو إيجابي في الجميع وفي كل شيء دائما. ولذلك، فإنني أحاول تبين ما هو جيد في روسيا. وأعتقد أنها جيدة جدا في اتساقها مع الذات، وفي التلاعب بالأمور. وهذا ما رأيناه عندما تناولنا مسألة آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. كانت تلك الآلية تروق لروسيا إلى أن وجدنا طرفاً مداناً، ثم قررت روسيا أنها لا تريدها. ثم اعتمدنا وقف إطلاق النار، وكانت فكرة وقف إطلاق النار تروق لروسيا إلى أن واجه الأسد مشكلة في ذلك، ومن ثم أقدم على انتهاكه. واليوم، استخدمت روسيا للمرة السادسة حق النقض ضد مشروع قرار (S/2018/321) يدين الأسد لشن هجمات بالأسلحة الكيميائية على شعبه. ومهما فعلنا، ستبقى روسيا متسقة مع ذاتها.

وستواصل روسيا التلاعب، ومرة أخرى هاهي تطرح مشروع قرار مفاجئ آخر (S/2018/322). وكانت أول مرة يرى أحدنا مشروع القرار هذا في الساعة ١١/٠٠ اليوم، ولم يعقد الروس أي مفاوضات. ولم تأخذ روسيا أي مدخلات، وعندما طلبت السويد أن يسمح للمجلس بمناقشة مشروع القرار، سمحت روسيا بذلك ولكنها رفضت أي تغيير. والسبب في أن روسيا لا تريد مناقشة مشروع قرارها أنه لم يكن ليؤدي إلى أي نتيجة. مشروع القرار يطالب أساساً بأن ترسل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعثتها لتقصي الحقائق إلى دوما، لكن بعثة تقصي الحقائق في طريقها بالفعل إلى دوما. ولديها بالفعل ولاية للتحقيق وجمع العينات. ومما يزيد الأمر سوءا أن روسيا أضافت عدة أحكام في مشروع قرارها تنطوي على إشكالية عميقة، وتسعى مرة أخرى إلى تقويض مصداقية التحقيق الدولي.

إن مشروع القرار يضع روسيا ونظام الأسد نفسه في مقعد السائق واتخاذ الترتيبات اللازمة لمحققي بعثة تقصي الحقائق. ومن المفترض فحسب أن نثق بأن نفس الحكومة التي تقول إن كل ما يتعلق بالهجوم على دوما كان زائفاً ستعمل بحسن نية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويحاول مشروع القرار هذا أيضا أن يتدخل في كل كبيرة وصغيرة بشأن كيفية قيام بعثة تقصي الحقائق بإجراء تحقيقاتها، بينما يقرر أين ينبغي أن يذهب المحققون. وكما قلنا دائما، لكي يكون التحقيق مستقلا وذا مصداقية، يجب أن يختار المحققون أين يريدون أن يذهبوا. وأعضاء هذا المجلس – وتحديدا روسيا – ينبغي ألا يتدخلوا في هذه العملية. ولهذه الأسباب، صوتت الولايات المتحدة الأمريكية ضد مشروع القرار.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد صوتنا مؤيدين لمشروع القرار (S/2018/322) لأننا نرى قيمة في اعتماده، حيث أتاح، حسب اعتقادنا، إمكانية حماية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لبعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية. وبصراحة، حاولنا إيجاد أوجه الضعف في النص. ولم يتسن لنا ذلك. فهو مشروع قرار واقعي وغير معقد. ولم نجد أي سبب لعدم تأييده. صحيح أنه لم يكن ليسمح لنا بالتوصل إلى إسناد المسؤولية، ولكن مجرد التحقق مما إذا كانت أسلحة كيميائية قد استخدمت بالفعل، كان يمكن أن يشكل إنجازا كبيرا.

وبطبيعة الحال، فإن الموقف الروسي حتى الآن هو أنه لم يكن هناك استخدام للأسلحة الكيميائية في دوما. وسيكون إثبات تلك الحيثيات أو الموقف إنجازا كبيرا. ولسنا في وضع يسمح لنا من الاستفادة من الضمانة المقدمة أو من دعم المجلس القوي في ذلك الصدد. ونرى أن بعثة تقصي الحقائق بحاجة إلى الدعم.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أعتقد بكل صراحة أننا جميعا قد رأينا الأمر كله بأنفسنا. وللأسف، فإن عدم اعتماد مشروع القرار S/2018/322 يُعدُّ اختبارا حاسما يدل على الكثير ويثير لدينا بالغ القلق. وقد اقترحنا مشروع قرار لا غبار عليه. وعلاوة على ذلك، فهو عبارة عن نسخة مكررة تقريبا من مشروع النص الذي قدمته السويد بالأمس. وأجد صعوبة في فهم الأجزاء التي قرأت فيها السيدة هيلي ما بين السطور لتكتشف مخططاتنا وحيلنا. ولعل الممثلة الدائم للمملكة المتحدة قد أجابت عن ذلك السؤال عندما قالت إنهم لم يتمكنوا من اعتماد مشروع القرار الروسي – ولنقل ذلك بصوت عال – لأنه مشروع قرار روسي. وعندئذ أصبح كل شيء واضحا تماما.

وقالت ممثلة الولايات المتحدة أننا بارعين جدا في فنون التلاعب. ولكني لست متأكدا من ذلك، إلا أنني على يقين تام من من أنها بارعة جدا في توجيه التهديدات. وينبغي أن تثير التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة فيما يتعلق بسوريا الشعور ببالغ القلق لدينا جميعا لأننا ربما نكون قد أصبحنا على

وشك وقوع أحداث مروعة ومؤسفة للغاية. وأود مرة أخرى أن أطلب من الولايات المتحدة الامتناع عن تنفيذ الخطط التي ربما تكون قد أعدّتها لسوريا. وللأسف، فإن امتناع الولايات المتحدة عن اعتماد مشروع القرار يدل على أن شركاءنا وزملاءنا الأمريكيين ليسوا بحاجة لأي تحقيق حقيقي، وهو ما كنا قد ناقشناه في وقت سابق. ونأسف لعدم اعتماد مشروع القرار وإن كانت بعثة تقصي الحقائق ستصل إلى سوريا في القريب العاجل – كما آمل ذلك – وأن تتمكن من العمل على تنفيذ ولايتها الرئيسية المتمثلة في إثبات الحقائق بشأن ما حدث في دوما بالفعل.

وأكرر ما قلته مرة أخرى، وبكل حسن نية، أن الجيش الروسي والحكومة السورية سيقدمان الدعم اللازم للبعثة فيما يتعلق بكفالة أمنها. وآمل ألا يثير ذلك أي أسئلة لدى أحد لأنه ما يجب القيام به فحسب. ويحدونا الأمل في أن تتمكن البعثة من من تنفيذ زيارتها بصورة فعالة ودون تأخير.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية نود أن نشكر السويد على جهودها ومحاولاتها لتقريب وجهات النظر وتضييق هوة الخلافات بين الدول الأعضاء في المجلس. ونشعر بخيبة الأمل لعدم استطاعة المجلس التوصل إلى توافق في الآراء في هذه المسألة الهامة. إن الانقسامات مستمرة بين أعضاء المجلس مع الأسف.

لقد امتنعنا عن التصويت، بالرغم من أن جوهر مشروع القرار S/2018/322 يدعم التحقيق في ما حدث في مدينة دوما، وهو ما دعونا له، وهو التحقيق من قبل هيئة دولية مستقلة ومحايدة، هي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لكن طالما أن بعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة ستذهب إلى سوريا في كل الأحوال وسبق للمجلس أن رحب بذلك يوم أمس، فبالتالي لا نرى مبررا لمشروع القرار، لأن ما نريده هو جهة أو آلية دولية مستقلة محايدة ومهنية تحقق في الحادثة، وتحدد الجهة التي استخدمت – إذا ثبت ذلك – الأسلحة الكيميائية. وبالتالي هذا يتيح للمجلس محاسبة مرتكبي هذه الجريمة وفقا لأحكام القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الجميع على هذا اليوم العسير المؤسف وغير المثمر. لقد صوتنا مؤيدين لمشروع قرار الاتحاد الروسي (S/2018/322) بشأن إيفاد بعثة تقصي حقائق تابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن لأننا – وكما قلنا بالأمس عند إثارة هذا السؤال البسيط جدا – بحاجة إلى معرفة ما حدث في الميدان.

وكنا بالأمس، في غاية الوضوح أيضا عندما قلنا أن هناك تباينا وتضاربا في التقارير عن عدد الضحايا، بل حتى عن حقيقة الهجوم الكيميائي نفسه. وبالتالي، طلبنا وأيدنا الاقتراح الهام الداعي إلى إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى دوما لإثبات الحقائق في الميدان. ونحن لا نتحدث الآن عمن يتحمل المسؤولية، بل نتحدث عن حقيقة وقوع الحدث نفسه. ونحن بحاجة إلى فهم ما كان هناك وما حدث بالفعل. وبالنسبة لنا ولجميع الوفود، فإن إرسال بعثة لتقصي الحقائق في غاية الأهمية ما دام ليس لنا وجود هناك لفهم الحقيقة الموضوعية في الميدان. وحتى إذا كانت المعلومات التي تم الحصول عليها تتعلق بنوع المادة التي اُستخدمت، فإن من شأنها أن تكون مفيدة جدا بالنسبة لنا لمعرفة الجناة المحتملين، وستمكننا على الأقل من إثبات وقوع هجوم كيميائي. تحقيقا لمثل هذا الفهم، فإننا نؤيد إلى حد كبير إرسال خبراء تابعين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق في الميدان وموافاتنا بالمعلومات التي تمكننا من بلورة رأي موضوعي بشأن الحالة على أساسها.

ونحن لسنا منحازين لأي جانب، وكنا واضحين جدا في ذلك بالأمس. ونتطلع إلى الحصول على معلومات كاملة وموضوعية وشفافة وغير متحيزة عن الوقائع التي نتناولها هنا. لذلك، فنحن سعداء لأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية سترسل فريقا تابعا لها إلى دوما، بصرف النظر عن نتائج

التصويت على مشاريع القرارات اليوم. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من الحصول على هذه المعلومات الأولية عن الحالة في دوما على الأقل. وأود أن أقول مرة أخرى أنه يجب علينا أن نتسم بالموضوعية هنا في مجلس الأمن وأن نبني قراراتنا على الحقائق الملموسة التي يمكن أن تقدمها لنا المنظمات المستقلة التي من شأنها تحديد ما إذا كان هناك هجوم كيميائي أم لا.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بعد أن استخدمت روسيا حق النقض لمعارضة مشروع قرار يسعى إلى تسليط الضوء بشكل كامل على أعمال العنف التي تنطوي على الأسلحة الكيميائية (S/2018/175)، بما في ذلك تلك التي وقعت في نهاية الأسبوع الماضي، فإنها تصر على استراتيجية مزدوجة للعرقلة وتحويل الأنظار عن هذه المسألة. إن الهدف الوحيد من مشروع النص الذي صوتنا عليه للتو (S/2018/322) كان بوضوح بهدف إرباك المسألة. إنها ليست مسألة تتعلق بالتنازع على أهمية إجراء تحقيق مستقل من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ما حدث في دوما في ٧ نيسان/أبريل. ذلك أمر أساسي، وقد أطلق التحقيق بالفعل.

لكن مشروع القرار الروسي الذي اضطررنا إلى التصويت معارضين له، لم يرتق لمستوى التحديات. ولنكن واضحين: ما نفتقر إليه اليوم، وما تواصل روسيا رفضه، هو آلية مستقلة ومحايدة حقا يمكنها تحديد المسؤولية لمنع الإفلات من العقاب. وهذه هي علة وجود آلية التحقيق المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وبإنشاء آلية التحقيق المشتركة، بمشاركة روسيا، وضعنا أداة للردع الأساسي لمرتكبي الهجمات الكيميائية. ذلك هو ما نفتقر إليه اليوم بشكل واضح.

ولنكن واضحين في القول إن الإدلاء بالبيانات غير كاف وأن مشروع القرار الروسي ما هو إلا لذر الرماد في العيون ولم يرق إلى مستوى الاستجابة العاجلة التي ينبغي للمجلس أن يقدمها. لذلك صوتت فرنسا معارضة لمشروع القرار ولم يُعتمد مشروع القرار.

واليوم أكرر التأكيد على أن فرنسا لن تدخر جهدا لكفالة تحديد مرتكبي تلك الفظائع الكيميائية ومحاسبتهم بطريقة مستقلة ومحايدة. إن الأمور المعرضة للخطر كثيرة للغاية، ولن نستسلم.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار (S/2018/322) لأنه كانت لدينا شكوك جادة إزاء النص، لأنه اختلف في بعض الجوانب الحاسمة عن النص السويدي الذي طرح أمس.

أولا، إن النص يوضح بما فيه الكفاية أن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية تتمتع بالفعل بولاية للقيام بزيارات للمواقع، كما يتعين على الدول الامتثال لها. ولا تحتاج لإذن من المجلس. ثانيا، إن النص مقيد بدون مبرر. والفقرة ٣ لا تعكس بشكل صحيح قرار المدير العام أو ولايته الحالية. وضرورة إجراء التحقيقات الميدانية ينبغي أن يبت فيها الفريق. ونقطتي الثالثة هي أن بعثة تقصي الحقائق يجب أن تتمكن من الاضطلاع بولايتها في استقلال تام. رابعا، لا نود تحقيق سابقة بأنه يجب الحصول على إذن من مجلس الأمن لتضطلع بعثة تقصي الحقائق بعملها. ونحن مقتنعون بأن تلك كانت مسائل كان بوسعنا حلها لو أن مشروع القرار قد طرح لإجراء المشاورات اللازمة. لقد تلقينا نص مشروع القرار صباح هذا اليوم. ويؤسفنا أن تلك الشواغل لم تؤخذ في الحسبان.

ونقطتي الأخيرة هي أن أحد الزملاء قال إن الاختبار الحاسم لهذا المساء واليوم كان هو التصويت على مشروع القرار. واختلف معه. فالاختبار الحاسم لجلسة اليوم كان هو استخدام حق النقض من جانب أحد الأعضاء الدائمين ضد إنشاء آلية فعالة لتحديد المسؤولية.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): سأتوخى الإيجاز الشديد.

صوتت بوليفيا تأييدا لمشروع القرار (S/2018/322) لأسباب عدة. ومن بين تلك الأسباب أنه، بالرغم من أن طابع الأحداث التي أدينت غير معروف، فإن السلطات العليا في المنظمة قد أشارت إلى أن الأمم المتحدة ليست في وضع يمكنها من التحقق من صحة التقارير عن مثل هذه الأحداث. ولذلك من الضروري إثبات الحقيقة عن طريق إجراء تحقيق مستقل ونزيه. ترد الكثير من تلك التقارير من المنظمات غير الحكومية، ونعلم جيدا من يمول هذه المنظمات غير الحكومية. ولذلك يجب أن نسمح بالتشكيك في مثل هذه المصادر.

من خلال تحليل مشروع قرار الذي قدمه الاتحاد الروسي كلمة بكلمة، ومن منظور النزاهة الفكرية والالتزام تجاه الشعب السوري أو القانون الدولي، لم نجد أي سبب يدعونا إلى التصويت معارضين لمشروع القرار.

لكن ما يشغلنا هو ما يجري التخطيط له خارج هيكل هذا الصرح. وبالرغم ما قيل اليوم إن لينين وماركس يتقلبان في قبريهما كمدا، لا أعلم حقيقة ذلك. ولكن الأمر المؤكد هو أن تشورتشيل وروزفلت، على سبيل المثال، يتقلبان في قبريهما لأنهما بوصفهما من بين المؤسسين لهيكل هذا النظام العالمي، فقد أناطا بمجلس الأمن سلطة استخدام القوة للتعامل مع الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ولست متأكدا من أنهما سيكونان في غاية السرور من أن نتائج هذه الأحداث، بدون إجراء تحقيق كامل وقاطع، هي أن بعض الأعضاء قد يلجأون إلى استخدام القوة على نحو انفرادي. وعلى أي حال، ما زلنا نأمل في أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته ويتمكن، من خلال الوحدة، أن يساعد في تحديد مرتكبي أي اعتداء على السلام والأمن الدوليين، إن كان الأمر كذلك.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لبيرو.

نشعر بالأسف لأننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بعد ظهر هذا اليوم بشأن مشروع القرار يتعلق بالحالة الحساسة في سورية. ونشدد على أن التحقيق الجاري بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن تستكمله آليه مستقلة ونزيهة ومهنية تحدد المسؤولية. ولهذا السبب امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار.

ونؤكد مجددا على ضرورة قيام مجلس الأمن باستعادة روح الوحدة بشأن هذا الموضوع الحساس جدا حتى يتمكن من الوفاء بمسؤولياته الرفيعة، ومن ثم التخفيف من معاناة الشعب السوري. ولذلك سنواصل استكشاف الخيارات بشأن هذه المسألة الهامة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن أذكر جميع المتكلمين بمضمون المذكرة الرئاسية S/2017/507 فيما يتعلق بطول البيانات.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سأعطي زملائي الذين يودون مغادرة القاعة بعضا من وقتي الثمين. أنا أفهم أنهم يخشون مقارعة الحجة بالحجة ويصابون بالرعب من سماع رأي يخالف أراجيفهم. قال أولئك الذين خرجوا للتو من القاعة في بياناتهم إن اليوم هو يوم حزين لنظام عدم الانتشار. وأنا أريد أن أحرك ذاكرتهم بعض الشيء لأقول لهم بإن انتهاك نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل هو اختصاص تفردت به هذه الدول الغربية. فالولايات المتحدة الأمريكية استخدمت السلاح النووي في اليابان واستخدمت البيولوجي والكيميائي في فيتنام واليورانيوم المنضب في العراق.

وفرنسا استخدمت عينات بشرية جزائرية عندما قامت بأول تجربة ذرية في الصحراء الجزائرية في عام ١٩٦٠ حيث

وضعوا جزائريين أحياء ربطوهم بأعمدة في الصحراء الجزائرية وألقوا عليهم القنبلة الذرية الفرنسية الأولى. وبريطانيا طبعا أجرت كل تجاربها النووية في مستعمراتها الجزرية الصغيرة في المحيطات. ثم تخرج علينا السفيرة البريطانية لتقول إن اليوم هو يوم حزين لـ ”شعب دوما“ وأنا لغتي الإنكليزية ليست هي اللغة الأم لكن أعرف أن هناك سكانا في دوما وليسوا شعبا. هناك شعب سوري وليس شعبا في دوما. على كل حال، أريد أيضا أن أقتبس شيئا من أديب بريطاني بعيدا عن ماركس وإنجلز ولينين وكل من ذكروا. سأقول إن شكسبير قال في يوم من الأيام: ”الكذب يشوهك.. فكن صادقا أو اصمت“.

قالت زميلتي البريطانية إن روسيا ليست مخولة بالذهاب إلى دوما والوقوف على ما إذا استخدمت مواد كيميائية في دوما أم لا. هي وجدت أنه ليس من صلاحية أصدقائنا الروس الموجودين على الأرض أن يذهبوا إلى دوما ويعاينوا المنطقة. كلام عجيب! لماذا لم تقل بريطانيا هذا الكلام لنفسها عندما أرسلت استخباراتها إلى خان شيخون وخوّلت نفسها أن تأخذ عينات من خان شيخون؟ هكذا ادعوا، هم والفرنسيون آنذاك خولوا أنفسهم بالذهاب إلى خان شيخون وأخذ عينات إلى مخابر ادعوا أنها بريطانية وفرنسية دون التنسيق مع آلية التحقيق المشتركة وبعثة تقصي الحقائق. عجيب هذا التناقض! يجيزون لأنفسهم ما لا يجيزون لغيرهم.

على كل حال، وقّعت بريطانيا قبل فترة كما تعرفون — أسبوعين على ما أعتقد – اتفاقاً مع ولي عهد السعودية لبيعه أسلحة بقيمة ١٠٠ مليار دولار، يعني أكثر بكثير مما يسمى بصفقة اليمامة، وذلك للاستمرار بقتل اليمنيين وافتعال حروب جديدة في المنطقة مع إيران ومع سورية، وتوريط المنطقة كلها في حروب لا تنتهي. هذا ما تستطيع أن تفعله بريطانيا. وكان المهاتما غاندي الذي يعرف البريطانيين جيداً محقاً عندما قال في يوم من الأيام وأقتبس: ”إذا وقع شجار بين سمكتين في أعماق البحر فاعرفوا أن سبب هذا الشجار بريطانيا“.

الزميلة الأمريكية قالت إن هناك وحشاً وحيداً يقف اليوم في وجه العالم كله، وهو وحش موّل وسلّح الإرهابيين على مدى سبع سنوات في سورية. وأنا أقول إن هذا الوحش هو الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، الذين رعوا الإرهاب في بلادي على مدى سبع سنوات وقبل ذلك في العراق وقبلها في أفغانستان وقبل ذلك في ليبيا. رعوا خلق تنظيمات إرهابية من القاعدة وطالبان وداعش وصولاً إلى جبهة النصرة وجيش الإسلام وفيلق الرحمان، والخوذ البيضاء التي هي آخر اختراعات المخابرات البريطانية.

الوحش الذي تحدثت عنه هو الذي يكذب ليدمّر ويعتدي ويحتل، ويرسل قواته آلاف الأميال إلى كل مكان في العالم ليزعزع الاستقرار والسلم والأمن الدوليين. الوحش هو ذاك الأمريكي الذي يرفض حتى الآن تسليم وتدمير ترسانته الكيميائية، كما نعرف. الولايات المتحدة ترفض حتى الآن تدمير ترسانتها الكيميائية، لكنهم لا يتورعون عن إعطاء الدروس للآخرين في مضمار التخلص من الأسلحة الكيميائية.

أما زميلي الفرنسي فقد قال إنه روع بالصور التي رآها، لكنه لم يروّع من صور مئات المدنيين الذين قتلتهم الطائرات الفرنسية في قرية توخار في ريف منبج عام ٢٠١٦. ٢٠٠ ضحية من المدنيين، عائلات بأكملها، قتلتها الطائرات الفرنسية عام ٢٠١٦. هذه الصور لم يرها السفير الفرنسي ولا روّع بها. صارت كلمة ”معايير مزدوجة“ خفيفة على هؤلاء الناس.

ورداً على حملة الافتراءات التي أطلقتها بعض الدول الغربية ضد بلادي على خلفية الاستخدام المزعوم للسلاح الكيميائي في مدينة دوما بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وجهت وزارة الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية اليوم ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ دعوة رسمية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإرسال فريق من بعثة تقصي الحقائق لزيارة مدينة دوما والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بحادثة الاستخدام المزعوم للأسلحة

الكيميائية فيها، والوقوف على الحقائق المتعلقة بهذه المزاعم، الأمر الذي كنت قد أعلمتكم به أمس في هذا المجلس.

إن الجمهورية العربية السورية إذ ترحب بزيارة فريق تقصي الحقائق، فإنها تؤكد حرصها على التعاون الكامل وتقديم كافة أوجه المساعدة اللازمة لقيام هذه البعثة بعملها ولضمان سلامة أعضاء فريقها، بما في ذلك تسهيل إجراء المقابلات وأخذ عينات وفقاً لوثيقة الشروط المرجعية. وتتطلع سورية إلى أن تقوم البعثة بعملها بشفافية وحرفية كاملتين والاعتماد على أدلة ملموسة ذات مصداقية. وعندما ستصل بعثة تقصي الحقائق، إذا وصلت بإذن الله، فستجد مدينة دوما محررة وستصل إلى أي مكان تريده.

إن الصورة واضحة تماماً في ضوء ما ذكرته، فمقدمو مشروع القرار الأمريكي لا يسعون وراء إجلاء الحقيقة، لأنها بكل بساطة ستدينهم مع وكلائهم الإرهابيين على الأرض، إذ بدلاً من انتظار زيارة بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومعرفة فيما إذا جرى فعلاً استخدام للمواد الكيميائية السامة في دوما، نراهم يدفعون بمشاريع قرارات غير توافقية لا تهدف إلى توضيح الحقيقة وإنما لإنشاء آليات غير موضوعية تخرج بنتائج مسبقة تؤيد أجنداتهم واتهاماتهم السياسية، مع إدراكهم المسبق بأن إعادة استنساخ تجربة ما كان يعرف بآلية التحقيق المشتركة لن يكون مقبولاً من قبل الدول التي تسعى فعلاً داخل هذا المجلس إلى الوصول لحقيقة من يستخدم المواد الكيميائية السامة ضد المدنيين السوريين.

وفي هذا السياق، أؤكد على حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا هم من أفشلوا ما كان يعرف بآلية التحقيق المشتركة، وهم من أسقطها نتيجة إصرارهم على تسييس عملها وممارستهم الضغط والابتزاز على قياداتها التي تخلّت عن منهجية العمل والمصداقية والحرفية، فأصدرت تقارير مفبركة تتهم الحكومة السورية استناداً إلى ما يسمّى بمصادر مفتوحة، من بينها طبعاً ''الخوذ البيضاء''، وشهادات مزورة وأدلة مفبركة وردت وترد في معظمها من مجموعات إرهابية في مقدمتها تنظيم جبهة النصرة الإرهابي وذراعه التضليلي الإعلامي البريطاني المنشأ الخوذ البيضاء.

إن ما نشهده اليوم في هذا المجلس هو سيناريو مشابه لما حصل قبل عام تماماً عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشن عدوان غاشم على قاعدة الشعيرات الجوية، بناء على حجج واهية وذرائع مفبركة عن استخدام الجيش العربي السوري للسلاح الكيميائي في خان شيخون، وكلها ثبت زيفها عندما منعت الولايات المتحدة وحلفاؤها خبراء آلية التحقيق من زيارة خان شيخون ومنعت خبراء الآلية من أخذ عينات من القاعدة العسكرية المذكورة.

إن الصورة واضحة، أيها السادة، فالنهج العدواني للولايات المتحدة الأمريكية وشركائها بقي قائماً عبر التاريخ على التضليل والكذب والهيمنة، وعلى قانون القوة. إن هذا النهج بطبيعته الوحشية لم ولن يحترم في يوم من الأيام قوة القانون وهو لم ولن يقيم وزناً أو اعتباراً للشرعية الدولية. وما تشهده بلادي سورية منذ سبع سنوات وحتى الآن هو مثال صارخ على استمرار شهية تكرار الأكاذيب والتضليل والقصص الملفّقة التي كانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد مارستها في هذه القاعة لتدمير العراق واحتلاله تحت ذريعة كذبة كبرى هي ما يسمى بأسلحة الدمار الشامل العراقية. وأجد نفسي مضطراً كل مرة لأذكركم بموقف وزير الخارجية الأمريكية الأسبق كولن باول حين جلس في هذه القاعة، وكنت أنا نفسي موجوداً في هذه القاعة وجالساً مكان زميلي نائب المندوب الصيني، حين جلس كولن باول في هذه القاعة ليعرض أشرطة مسجّلة ووثائق وخرائط وصوراً تبين لاحقاً أنها من إنتاج وتزوير وفبركة أجهزة الاستخبارات الأمريكية لخدمة أجندة غزو العراق المعدّة مسبقاً في ذلك الحين. ثم تكرر المشهد مع ليبيا.

ولتتنبهوا معي، أيها الزملاء، إلى حقيقة مريرة بطبيعتها. فعالمنا هذا شهد عبر قرون طويلة عهودا متكررة من الاستعمار والهيمنة، كانت أهدافها احتلال أراض أو سرقة ثروات شعوب أو فرض أجندات جيوسياسية. أما اليوم، فقد وصل السقوط السياسي الأخلاقي بهذه الدول إلى درجة تدمير دولة مثل ليبيا وقتل شعبها بهدف التغطية على قضية رشوة وفساد مالي تورط فيها رئيس دولة دائمة العضوية في هذا المجلس، تتشدق بقيم الديمقراطية والحرية؛ وإلى درجة أن تفرض دولة دائمة العضوية على دول نفطية، عربية للأسف، أن تسدد فواتير استمرار عدوانها وتدخلها العسكري في بلادي سورية، وهي علاقة لا يمكن وصفها إلا بأنها علاقة بين فاسد يملك المال وبين مرتزق يملك السلاح والقوة؛ إلى أن وصل الأمر اليوم لأن تسعى دول دائمة العضوية لشن عدوان على دول ذات سيادة فقط للتغطية على أزمات حكوماتها الداخلية وصراع النخب السياسية فيها.

إننا نؤمن في سورية، بعد سبع سنوات من حرب إرهابية قذرة شُنت وفرضت علينا، بأن الخيارات واضحة وهي في الوقت نفسه تشكل تحديا كبيرا مفروضا على عاتق السواد الأعظم داخل هذا المجلس كي يقف في وجه هذا التضليل والكذب. وفي مواجهة هذا السقوط السياسي الذي تحاول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا جر مجلس الأمن باتجاهه. القرار لكم اليوم أيها السادة. اليوم وفي المستقبل. وتأكدوا أن الرأي العام العالمي وشعوبكم وشعوب العالم الحرة ستكون هي الحكم على ممارستكم لمسؤولياتكم في الانتصار للشرعية الدولية، وفي صون السلم والأمن الدوليين، بل وفي حماية العالم بأسره من إرهاب أسود تستثمره الدول الثلاث دائمة العضوية، لتقويض استقرار الدول وتقرير مصائر شعوبها.

أدعوكم، أيها السادة، إلى خيار الانتصار لنظام سياسي عالمي أخلاقي متعدد الأقطاب، يؤمن بالقانون الدولي وبحق الدول والشعوب في تقرير مستقبلها، وبرفض سياسة الهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية.

ختاما، إن بلادي إذ تجدد إدانتها الشديدة لأي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وتحت أي ظرف وفي أي مكان كان، فإنها تؤكد حرصها الكامل على التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لكشف حقيقة الادعاءات والأراجيف التي تقوم بالترويج لها بعض الأطراف الغربية، وذلك لتبرير نواياها العدوانية خدمة لأهدافها السياسية. إن أساطيلهم موجودة الآن شرق البحر المتوسط، وهم يعرفون أنهم كانوا يقصدون من هذه الجلسة الحصول على الفيتو لكي يبدؤوا عدوانهم.

أقول لهذه الأطراف الغربية، وليسمعوني جيدا، إن تهديدكم بالعدوان ومناوراتكم وتضليلكم وكذبكم وإرهابكم، لن يحيدنا، كدولة مؤسسة لهذه المنظمة الدولية، عن ممارسة واجبنا وحقنا بموجب الميثاق وبموجب دستورنا الوطني، في الحفاظ على سيادة بلدنا ووحدة أراضينا، وفي صد أي عدوان مهما كان مصدره، ولن نسمح لأحد، كبيرا كان أو صغيرا، دائم العضوية أو غير دائم العضوية، أن يكرر فينا ما فعلوه بالعراق وبليبيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.